الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

شعبة : علوم التسيير تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

عنوان المذكرة:

دور النظام المحاسبي المالي SCF في الافصاح عن المعلومات المالية

دراسة حالة مديرية الضرائب بمستغانم

ل

مقدمة من طرف الطالبة : تحت إشراف الأستاذ :

بعلي زهية بوزيان العجال

أعضاء لجنة المناقشة:

المهنة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بشني يوسف	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مقررا	بوزيان العجال	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم
مناقشا	إبراهيمي عمر	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية:2017/2016

كلمة شكـــــــــــر

الحمد لله حمدا يوافي ما تزايد من نعم، والشكر على ما أولانا من الفضل والكرم، الصلاة والسلام على نبيه محمد سيد الخلق أجمعين نسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم.

لقد كتبنا هذه المذكرة بفضل الله أولا وعون الأساتذة ونطلب من الله أن ندخل وإياها ومن قرأ هذا الكتاب في قوله صلى الله عليه وسلم " من صلى عليّ في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب"

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى:

الأستاذ الفاضل بوزيان العجال ومساعده الاستاذ معروف جمال اللذان اشرفا على هذا العمل

الى كل اساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الى عمال مديرية الضرائب بمستغانم على رأسهم حمى شارف.

بارك الله لنا ولمن ساهم في تعليمنا ولمن تطأ عيناه مذكرتنا.

الإهـداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما عز وجل:" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا."

إلى من تاهت الكلمات والحروف في وصفها، ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها، وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات، والتي كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها إلى منبع الحنان،وهي التي مشت في عروق دمي، قلبي ينبض بها.

أمي الغالية أدام الله عليها صحتها ورعاها.

إلى أعظم رجل في الكون إلى من تواضع في الأرض، حمدا لله بكرة وأصيلا، إلى الذي رباني فأحسن تربيتي وعلمني وهو بمثابة مثلي الأعلى، أبي العزيز.

حفظهما الله وأطال عمرهما وأدخلهما رياض الجنة.

إلى من عشت براءة طفولتي معهم فلن أتصور الدنيا بعيدا عنهم إخوتي.

إلى زهرة البيت :أمينة.

إلى الكتكوت الصغير ابن أخي :وائيل .

إلى كل الأهل والأحباب.

إلى كل الصديقات: زهية، أسماء، شهرزاد، منصورية، فاطمة،

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة.

فايـزة

الملخص

توضح هذه الدراسة مدى إمكان النظام المحاسبي المالي في الرفع من مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية للمؤسسة، وأخذت الدراسة إلى التعرف على الإفصاح المحاسبي الذي يعتبر من الأمور المهمة في المحاسبة فهو الذي يقدم المعلومات المالية والمحاسبية بشيء من التفصيل والشفافية من دون لبس أو تضليل، وأنه يظهر نتائج واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة، ومن ثم يجب على أي مؤسسة أن تقوم بالإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية وفقا لما يتطلبه النظام لمحاسبي المالي استجابة للمعايير المحاسبة الدولية .وأن تطبيق النظام المحاسبي المالي يساهم بدرجة كبيرة في زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية.

الكلمات المفتاحية :المعلومات المالية والمحاسبية، النظام المحاسبي المالي، الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، المعايير المحاسبية الدولية.

Résumé :

Cette étude montre à quel point le système comptable financier augmentant le niveau de divulgation d'entreprise de l'information financière, et à pris pour identifier la divulgation de la comptabilité, qui est l'une des choses importantes dans la comptabilité, est celui qui fournit de l'information comptable et financier en détail et de transparence sans confusion ou induire en erreur, et il montre des résultats clair pour la situation financier de l'entreprise, puis à toute entreprise doivent divulgues des renseignement financières et comptables requis par le système comptable financière en réponse à des normes comptables internationales. Et que l'application de système comptable financière a contribué pleinement à la croissance de la divulgation financière et comptable des états financiers.

Mots clés: Information comptable et financière, la comptabilité, système comptable financière, la divulgation comptable, les états financières, les normes comptables internationales.

توطئة:

بعد قيام الثورة الصناعية وظهور لشركات المساهمة العامة بحجمها الضخم وتجمع رؤوس الأموال الضخمة في أيدي هذه الشركات ظهرت الحاجة إلى معلومات محاسبية دقيقة وصحيحة ومناسبة لكل الاحتياجات.

إذ تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسة إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح فقد أكد عليها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين،(AICPA) عندما حدد هدف المحاسبة على أنه توفير ، المعلومات التي يمكن أن يكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين، لدعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل.

وبما أن مخرجات النظام المحاسبي عبارة عن قوائم مالية إذ أنها تعبر عن الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسة بشتى أنواعها خلال فترة زمنية معينة، فالقوائم المالية يتم إعدادها وعرضها على أساس مجموعة من المعايير المحاسبية التي تختلف من بيئة محاسبية إلى أخرى، وهذا راجع لاختلاف عوامل البيئة المحاسبية المؤثرة فيها كما أن القوائم المالية تعكس في مضمونها وطرق عرضها احتياجات الأطراف المستعملة لها والذين بدورهم يؤثرون إلى حد كبير في شكلها ومحتواها من خلال التأثير على الهيئات التي تضع المعايير المحاسبية.

ومع مطلع السبعينات من القرن الماضي برزت عدة جهود ومحاولات لوضع أسس و قواعد ومعايير متفق عليها من طرف المحاسبين تخص عملية القياس والإفصاح وكيفية عرض المعلومات في لقوائم المالية، وذلك لإزالة العوائق من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة بغية الوصول إلى توحيد محاسبي عالمي، وقد أثمرت هذه الجهود بصدور معايير محاسبية دولية والتي سارعت دول الاتحاد الأوروبي لاعتمادها، كما لاقت قبولا من قبل هيئة رأس المال الأمريكي من ساهم في أنشارها أكثر، حيث عمدت العديد من الدول العالم تبنيها.

وفي ظل الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فإنها تبنت النظام المحاسبي المالي كمرجعية محاسبية توافق خصائصها المعايير المحاسبة الدولية، ومن اجل تطبيق هذا النظام في أحسن الظروف، فقد خطت الجزائر شوطا لا بأس به في سبيل تطويع النظام المحاسبي بما يساير الواقع الاقتصادي ومتطلباته، ويعتبر الهدف الرئيسي الذي جاء به النظام المحاسبي المالي هو الإطار المفاهيمي، حيث يحدد الفرضيات الأساسية للمحاسبة، طبيعة وأهداف القوائم المالية وكذا الخصائص النوعية للمعلومات التي تحتويها هذه القوائم، وتلخصت البيانات المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بخمسة قوائم تتمثل في الميزانية، حسب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال والملاحق، وعلى هذا الأساس فإن هذه القوائم التي ينتجها النظام المحاسبي المالي أصبحت موضع تساؤل أكثر من ذي قبل، خصوصا في مدى قدرة المعلومات التي يوفرها على مسايرة البعد الدولي.

أولا – إشكالية الدراسة:

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم الأمور في المؤسسة الاقتصادية هذا لتوفيره عن معلومات فعالة وملبية لجميع حاجيات المستفيدين، وعلى هذا الأساس فإن المؤسسة الاقتصادية مطالبة بتقديم معلومات وبيانات تساعد في اتخاذ القرار ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يتم الحصول على هذه المعلومات من مصادر متعددة من بينها القوائم المالية، وعلى ضوء ما سبق قمنا بطرح الإشكالية التالية:

•إلى أي مدى يمكن للنظام المحاسبي المالي في الرفع من مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية للمؤسسة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

-ما مدلولية المعلومات المالية؟

-كيف يمكن للنظام المحاسبي المالي تحقيق الإفصاح؟

-هل المعلومات المحاسبية والمالية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي كافية لمستخدميها لاتخاذ القرارات السليمة والصحيحة؟

ثانيا – الفرضيات:

•تعد المعلومات المالية من أهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة وضعيتها المالية والاعتماد عليها في ترشيد قراراتها؛

•إن النظام المحاسبي المالي سيضمن مستوى كافي من الإفصاح ويوفر معلومات ذات جودة عالية تخدم مختلف المستعملين لها.

•المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية عن طريق المؤسسة كافية لتلبية حاجيات المستثمر؛

ثالثا –أهداف الدراسة:

إن لهذا الموضوع عدة أهداف وهي كما يلي:

•التطرق إلى معايير المحاسبة الدولية والأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهورها؛

•التعرف على مدى أهمية النظام المحاسبي المالي وأهمية المعلومات المحاسبية في كونها جوهر الإفصاح المحاسبي؛

•التعرف على نوعية ومقدار البيانات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.

رابعا –أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية البحث في النقاط التالية:

إعداد القوائم والتقارير المالية للمؤسسات وفق النظام المحاسبي المالي سوف يساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات الاستثمارية اللازمة؛

•إن حاجة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات، يحتاج إلى أن تكون الإفصاحات في هذه القوائم شاملة وكافية لمواجهة احتياجاتهم؛

•التعرف على الإفصاح المحاسبي وإبراز أهميته في المؤسسة.

خامسا –حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

•**حدود موضوعية** :تهتم الدراسة بتوضيح مدى توافق إعداد القوائم المالية وفق النظام الحاسبي المالي ومتطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبة الدولية، وعليه فان الاهتمام الأساسي للدراسة سوف ينصب على شرح وتحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

•**حدود مكانية** :سوف تك ون الدراسة على مستوى مكتب خبير محاسبي من خلال دراسة القوائم المالية لمؤسسة الإحسان وهذا في الفصل التطبيقي.

•**حدود زمانية** :وتتمثل الحدود الزمانية في الدراسة القوائم المالية لمؤسسة الإحسان لسنة 2013-2014.

سادسا –المنهج المتبع:

تحقيقا لأهداف البحث السابقة الذكر، ووصولا لأفضل الأساليب و الطرق لتوضيح دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية، ومن أجل معالجة مشكلة البحث، نعتمد على المناهج العلمية التالية:

1-**المنهج الوصفي** :وهذا للدراسة النظرية قصد وصف النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي؛

2-**المنهج الاستقرائي** :وذلك بهدف دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث؛

3-**المنهج الاستنباطي** :والذي يعتمد على التفكير المنطقي الإستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب

المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية.

سابعا –أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب الدافعة إلى دراسة هذا الموضوع:

•المساهمة في إثراء ميدان البحث في مجال المحاسبة وإبراز أهمية الموضوع وتعدد جوانبه خاصة وإنه يتعلق بالإطار العام للمحاسبة؛

إمكانية مواصلة وتعميق البحث في هذا المجال؛

•حداثة الموضوع وأهميته بالنسبة للاقتصاد المحاسبي؛

•الرغبة الذاتية في البحث في هذا الموضوع إضافة إلى ارتباطه الوثيق بتخصص المحاسبة وتدقيق.

ثامنا –الدراسات السابقة:

•حسباني عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS والمعلومة المالية كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسة –مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2009 –2010.

تشير إشكالية البحث حول كيف يمكن للانتقال نحو معاير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية أن يساهم في تفعيل حوكمة المؤسسة، ويهدف الباحث من خلالها إلى تحليل وتحديد أهمية تطبيق المعايير المحاسبية والمعلومة المالية في تحسين متطلبات حوكمة المؤسسات من خلال التعرف على مفهومه ودوافع تطبيقه، والتطرق للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية وقواعد الإفصاح الواردة فيها، بالنسبة لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

•زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية –مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، سنة 2011– 2012.

تحاول الدراسة معالجة الإشكالية التالية :ما مدى مساهمة حوكمة في الوصول إلى معلومات محاسبية ذات جودة

عالية؟ وتهدف الدراسة إلى التعرف على ايجابيات مزايا حوكمة المؤسسات وكيفية الاستفادة منها في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة ومصداقية عالية والتعرف على انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية على جميع الأطراف التي تستخدمها.

•صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة المالية –مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2011

تشير إشكالية البحث حول مدى مساهمة الإفصاح المحاسبي باستخدام معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية، تهدف هذه الدراسة إلى أهمية معايير المحاسبة الدولية والأسباب التي أدت إلى ظهورها، وذلك من خلال التطرق إلى متطلبات الإفصاح وفق هذه المعايير وأثرها على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

ثامنا –صعوبات البحث:

عند القيام بهذا البحث صادفتني جملة من الصعوبات نذكر منها ما يلي:

•نقص المراجع المتعلقة بالإفصاح و المعايير المحاسبة الدولية؛

•صعوبة إجراء دراسة حالة في المؤسسات الجزائرية بسبب تحفظ المؤسسة في تقديم المعلومات المطلوبة؛

عدم اهتمام المحاسبين والمؤسسات في هذا الموضوع.

تاسعا –الأدوات المستخدمة:

أما عن أدوات البحث ومصادر البيانات فقد تم الاعتماد في الجانب النظري على المسح المكتبي بتناول المراجع باللغة العربية واللغة الأجنبية من كتب، رسائل ماجستير، أطروحات دكتوراه، مداخلات، مجلات، قوانين وغيرها.

أما في الجانب التطبيقي فتم ذلك عند مكتب خبير محاسبي وذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة الإحسان وعرض

أهم المعلومات المفصح عنها وتحليل نتائجها.

عاشرا –التقسيم المنهجي:

الإجابة على إشكالية البحث وكذا الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تسبقهم مقدمة تضمنت العناصر المنهجية التي يفترض أن تحتويها كل مقدمة بحث علمي سواء فيما يتعلق بالإشكالية، الفرضيات، أهداف وأهمية الدراسة، المنهج المتبع، وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام ونتائج اختبار الفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم عرضنا للنتائج المتوصل إليها وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات بناء على هاته النتائج.

الفصل الأول :النظام المحاسبي المالي والإفصاح

احتوى هذا الفصل على ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول على مفهوم المحاسبة بما فيها التعريف، المبادئ والفروض والوظائف، أما المبحث الثاني فقد خصص للنظام المحاسبي المالي وذلك بالتطرق إلى أهم المبادئ والفروض، وإلى أهم الحسابات التي يتضمنها، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي بما فيها التعريف، الأنواع، مقومات الإفصاح وإلى الأساليب.

الفصل الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) ومعايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS)

يحتوى هذا الفصل أيضا إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول إلى ماهية القوائم المالية وذلك بالتطرق إلى كل من التعريف، الخصائص، الأهداف، مستخدمي القوائم المالية، وإلى أهم العناصر التي تحتويها هذه القوائم، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا المعايير المحاسبة الدولية، كما تطرقنا أيضا إلى أهم المعايير المتعلقة بالقوائم المالية، أما في المبحث الثالث فقد تناولنا إلى الإفصاح في القوائم المالية أي إلى المعلومات التي تفصح عنها في القوائم

المالية سواء الميزانية، جدول النتائج، جد ول تدفقات الخزينة، جدول رؤوس الأموال والملاحق.

الفصل الثالث :دراسة حالة مؤسسة الإحسان

تمهيد:

كان للتطورات الاقتصادية دور في انفتاح وانصهار المجال المحاسبي ضمن التكتلات العالمية، مما أدى إلى عولمة المحاسبة بوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة، تمثلت في إنشاء معايير محاسبية دولية هدفها توحيد قواعد وأسس المعالجات والممارسات المحاسبية، فأصبح بذلك لزوما وجود قواعد عامة تعالج المسائل المتشابهة. فكان للجنة المعايير المحاسبية الدولية دور هام بوضع نظام محاسبي مالي جديد بحيث أن منذ صدور هذا النظام احتلت المحاسبة مكانة خاصة بالمقارنة مع ما كانت عليه، إذ أصبحت المعلومات المتولدة من المحاسبة المالية تتسم بقدر معقول من الخصائص النوعية المميزة، فهي تضمن المصداقية ليكون بإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها، كما تضمن درجة عالية من الموضوعية وقابلية المقارنة .

ان النظام المحاسبي المالي له أهمية كبيرة إلى مستخدمي المعلومة المالية وهذا من خلال كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ولملحقاتها.

ولتوضيح الجانب النظري للنظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول :ماهية المحاسبة؛

المبحث الثاني :ماهية النظام المحاسبي المالي؛

المبحث الثالث :ماهية الإفصاح المحاسبي.

➢ المبحث الأول: ماهية المحاسبة[1]

تعمل المحاسبة على توفير المعلومات والبيانات التي تظهر النتائج الخاصة بالمؤسسة، وتقديمها من خلال قوائم مالية تصدرها المؤسسة لكل الأطراف التي لها فائدة من الاطلاع على هذه المعلومات، بغية تقديم صورة صادقة وحقيقية عن وضعيتها المالية ونتائجها في فترة معينة تكون عادة تاريخ نهاية الدورة المالية، لذلك تعتبر المحاسبة التقنية مساعدة في الميدان الاقتصاد والقانون، وهناك من يعتبرها علما من العلوم.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة وأهدافها

الفرع الأول :مفهوم المحاسبة

تعتبر المحاسبة مجالا معرفيا متخصصا، حيث تلعب المعارف المحاسبية دورا أساسيا في توليد المعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات.

وتوليد المعلومات و هي خلق للمعرفة، أي كشف لحقائق ترتبط بالظاهرة التي تقدم المعلومات عنها (ترتبط مثلا بموارد المنشأة، وبالآثار التي تركتها الأحداث والظروف المحيطة بالمنشأة في نتائج أعمالها أو في مركزها المالي وغير ذلك). والمستخدم يكتسب معرفة جديدة عند حصوله على المعلومات المولدة، يستخدمها لاتخاذ قراراته.

المعرفة المولدة هنا ترتبط بالممارسة العملية؛ وهي تولدت باستخدام معارف أساسية كانت أساسا مرجعيا عند توليد هذه المعارف، هي المعارف المحاسبية التي يجب أن يكتسبها الممارس قبل ممارسة العمل المحاسبي.

والمعارف المحاسبية هي الحقائق والقوانين التي ترافق العمل المحاسبي وتنظمه. إنها بالتحديد كافة المعلومات المتاحة للممارسين التي تمكنهم من القيام بالعمل المحاسبي، وهي بذلك المرجعية الأولى والأخيرة للتطبيق العملي. تتمثل هذه المعارف بمجموعة المفاهيم (المصطلحات وتعريفاتها) وبالفروض والمبادئ والمعايير والقواعد وغيرها. وهي تشكل بمجموعها مجالا معرفيا متخصصا أُطلِق عليه مصطلح "المحاسبة"، اختص بإشباع احتياجات المستخدمين إلى المعلومات المحاسبية، لتمكينهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.

ولكون المعارف المحاسبية غير متكاملة ولم تتأصل علميا بمرور الزمن، فإنها لم ترقَ لدرجة أن تكون معارف علمية. فالمعارف المحاسبية المستخدمة في التطبيق العملي لا تزال في مرحلة النضج، وهي تنمو وتتزايد وتتراكم بشكل

---

[1] غيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007 -2008، ص 24

مستمر وسريع، بفعل التغيرات السريعة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية. هذه المعارف لم تأخذ حتى الآن الوقت الكافي للتحقق من مدى موضوعيتها ومن عدم تأثرها بعاملي الزمان والمكان وبالمستوى الثقافي للمتعاملين بها.

لهذا فإن المعلومات التي تقدُّمها المحاسبة تفتقر إلى الموضوعية العلمية، وهي لذلك غير فعالة تماما ؛ من هنا تأتي أهمية أبحاث صياغة نظرية علمية للمحاسبة.

وتعرف ايضا على انها:[2]

هي عملية تحديد وقياس وتسجيل وتوصيل المعلومات المالية المتعلقة بالوحدات الاقتصادية (تجارية وغير تجارية) إلى المستخدمين المهتمين بتلك المعلومات .

الفرع الثاني :أهداف المحاسبة:

لقد تطورت الغاية من المحاسبة تلبية للظروف الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن حصر أهم أهداف المحاسبية فيما يلي :

1- **وسيلة إثبات:** تعتبر المحاسبة ذ اكرة مكتوبة من عمليات المؤسسة، ومن الطبيعي أن تشكل وسيلة إثبات في عالم الأعمال، حيث استخدمها التجار منذ القدم لتحديد ما لهم وما عليهم) حقوق/ديون (مع القدرة على إثبات ذلك، وألزم مرسوم كولبرت سنة 1673 م على مسك دفاتر حسابات واحترام قواعد معينة في إعداد الحسابات حتى تكتسب القوة القانونية في حالة المنازعات.

2-**وسيلة مراقبة:** تقدم المحاسبة معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة، ومن نتيجة نشاطها في فترة معينة، فهي توفر القاعدة التي يتم على أساسها مراقبة تقسيم الثروات كحصص المساهمين والاشتراكات المالية للأجراء، ومراقبة الوعاء الضريبي والتحقق من صحة التصريحات الضريبية المراقبة تهدف الحراسة والعقاب، إذ تعتمد عليها المراجعة الداخلية والخارجية في عملية المراقبة لمراقبة الغش والأخطاء، ومنه فهي أداة للمراقبة القانونية، الجبائية وأداة للضبط الاجتماعي.

3-**تساعد على اتخاذ القرارات** :تساعد المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات سواء في المؤسسة أو للمتعاملين

الخارجيين، ويعتمد المسيرون أساسا على معلومات محاسبة التسيير في عملية القيادة وتسيير نشاطات المؤسسة كذلك توفر المحاسبة المالية معلومات مهمة للتسيير اليومي للزبائن، الموردون، ولاختيار الاستثمارات والتموين، وتعتمد عليها البنوك لتقديم قروض للمؤسسات والسلطات العمومية في تقديم الإعانات، والموردون لمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.

---

[2] وليد ناجي الحيالي، **أصول المحاسبة**، الجزء1 ، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007 ، ص18

4-**تساعد على التقييم الاقتصادي والمالي**: تسمح البيانات المحاسبية المعالجة بطريقة مناسبة بتقييم الكفاءات والمخاطر الاقتصادية والمالية والتقييم المالي للمؤسسة، وذلك باستخدام التحليل المالي الموجه لمتابعة الانجازات ومقارنتها بالتقديرات داخل المؤسسة.

5-**تغذي احتياجات الإحصاء والمحاسبة الوطنية**: تشكل المحاسبة مصدرا مميزا للمعلومات الأولية للإحصائيين والمحاسبين الوطنيين المكلفين بإعداد التقديرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وتجمع المعلومات عن طريق التحقيقات السنوية أو الوثائق المحاسبية التي تقدمها إدارة الضرائب.

6-**تحقيق الثقة وتفضيل الحوار الاجتماعي**: تقوم المحاسبة بوظيفة اجتماعية وذلك من خلال توفير الثقة في علاقات العمل بين المتعاملين الاقتصاديين، والتي تنبع من الإيمان بقدرة المعلومات المحاسبية على التعبير عن الواقع، إلى جانب كونها تعتمد في الحوار الاجتماعي بين مختلف الأفراد في المؤسسة، مثلا نستعمل في البحث عن اتفاقيات بين المسيرين وممثلين العمل، وتحديد فعالية سياسة التسيير في المؤسسة، فيستخدمها المسيرون في الدفاع عن سياستهم، والنقابات للتأكيد على مشروعية مطالبهم.

الفرع الثالث: خصائص المعلومات المحاسبية :[3]

من أهم وظائف المحاسبة هي توصيل المعلومات إلى المستفيدين منها ، لذا يجب أن تتمتع هذه المعلومات بخصائص تجعلها مفيدة للغرض منها ، ويمكن تلخيص هذه الخصائص في الآتي :

أ- خصائص أساسية : 1- الملائمة 2- الموثوقية

ب- خصائص فرعية: القابلية للمقارنة.

1- **الملائمة** : يقصد بها أن تكون المعلومات التي تظهر في القوائم المالية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه ، أي أنها ذات تأثير على متخذي القرار ، مثال (متخذ قرار بصدد دراسة اختلاف تكلفة المواد وتحديد مصادر أخرى للمواد ، تعتبر تكلفة أجور العمال معلومات غير ملائمة) ، و من عناصر الملائمة **الوقتية** بمعنى أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب فتأخر وصول المعلومات يضيع الكثير من الفرص .(المناقصة)

2- **الموثوقية أو إمكانية الاعتماد على المعلومات** : يعني بأن تتصف المعلومات بالحيادية (لا تخدم فئة معينة من المستخدمين) والموضوعية (قابلية المعلومات للمراجعة من قبل أطراف أخرى غير الطرف الذي قام بإعدادها)

[3] غيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، مرجع سبق ذكره ص 51

3- القابلية للمقارنة: يقصد بها إمكانية إجراء مقارنة لنفس المنشأة بين فترات زمنية مختلفة أو إجراء مقارنات بين المنشآت المتماثلة في نفس النشاط وتجدر الإشارة إلى أن إمكانية إجراء المقارنات بين الفترات المالية لنفس المنشأة تتأثر بمدى الثبات في إتباع الطرق المحاسبية.

المطلب الثاني: فروع و وظائف المحاسبة

الفرع الأول : فروع المحاسبة[4]

- للمحاسبة عدة فروع و هي كالتالي:

1- المحاسبة المالية

وهي الفرع الذي يهتم بتحليل وتسجيل العمليات المالية وتلخيصها بهدف فياس نتيجة نشاط المنشأة خلال فترة زمنية معينة فقائمة الدخل وقائمة المركز المالي هي نتاج المحاسبة المالية للمنشأة ويتركز اهتمامها على تقديم المعلومات الملية للأطراف الخارجية .(المحاسبة الخارجية)

2-محاسبة التكاليف والإدارية :

بدأ هذا الفرع بمحاسبة التكاليف لتحديد تكلفة الانتاج أو لتحديد تكلفة الوحدة ، ثم تطور إلى المحاسبة الإدارية لارتباطها بمحاسة التكاليف حيث أن الاستخدام الإداري للمعلومات المحاسبية بدأ باستخدام تكاليف المنتجات في اتخاذ القرارات الإدارية وتطور ليشمل جميع المعلومات المحاسبية التي تخدم الإدارة لإي التخطيط والرقابة وقياس الأداء ، وهذا ما يسمى بالمحاسبة الإدارية التي هي امتداد لمحاسبة التكاليف .

3- المحاسبة الحكومية : Governmental Accounting

وهي الفرع الذي يهدف لتوفير المعلومات المحاسبية الخاصة بالوحدات والإدارات الحكومية للتأكد من تحقيق الرقابة على الأموال العامة للدولة سواء الإيرادات أوالمصروفات الحكومية.

4- المراجعة: Auditing

تعد المراجعة أحد الوظائف وثيقة الصلة بوظائف المحاسبة، والمستقلة عنها في نفس الوقت. وتهدف المراجعة إلى التحقق من دقة المعلومات المحاسبية بغرض إبداء رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية لمنشأة

[4] وليد ناجي الحيالي، **أصول المحاسبة**، الجزء1 ، مرجع سبق ذكره ص 30

معنية في إطهار المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المنشأة. (المحاسب يعد القوائم المالية والمراجع يراجعها) لإضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة بتلك القوائم .

5–محاسبة الزكاة والضريبة :

وتعني بتجميع ومعالجة المعلومات المالية للوصول إلى المبلغ الخاضع للزكاة و الضريبة

6–المحاسبة الدولية وتعني بتسجيل العمليات بعملات مختلفة وإعداد القوائم المالية في ظل اختلاف القوانين والعملات المتداولة (منشات متعددة الجنسيات)

7–المحاسبة الاجتماعية: تعني بقياس التكاليف و المزايا الاجتماعية وبيان أثرها على الوحدة الاقتصادية

8–المحاسبة البيئية و تعني بقياس التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة تلوث المياه أو الهواء

9–الرقابة الداخلية ونظم المعلومات المحاسبية تصميم المجموعة المستندية والدفترية والتقارير المالية للوحدة ويستعان بالوسائل الالكترونية

الفرع الثاني : وظائف المحاسبة[5]

للمحاسبة وظائف عدة من بينها:

1. **الوظيفة القانونية** :جاء القانون التجاري في مادته التاسعة (09) والتي تنص على كل" شخص معنوي أو طبيعي له صفة التاجر يجب عليه مسك الدفاتر ليسجل العمليات المحاسبية "نستخلص من هذه المادة أن مسك الدفاتر المحاسبية عملية إلزامية وقانونية، كما أن تحديد الوعاء الضريبي يتم انطلاقا من النتائج المدونة على مستوى المحاسبة وكذلك أيضا تبويب العمليات التي تقوم بها المؤسسة.
2. **الوظيفة التسييرية:** إن المهمة التي تلعبها المحاسبة على مستوى المؤسسة هي تزويد الإدارة بالمعلومات المحاسبية والمالية والاقتصادية الضرورية وهذا من أجل اتخاذ القرارات السليمة والدقيقة، كما تساعد المؤسسة في الرقابة على الموارد المالية والبشرية التي تحدد ها نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية كتصوير المركز المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة.

[5] غيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، مرجع سبق ذكره ص 74

المطلب الثالث: فروض المحاسبة ومبادئها

الفرع الاول : فروض المحاسبة[6]

1-فرض الوحدة المحاسبية Accounting Entity: (استقلال الوحدة المحاسبية)

من وجهة نظر المحاسبة، تعامل كل منشأة على أنها وحدة منفصلة عن مالكيها وعن المنشآت الأخرى ولها شخصيتها المعنوية المستقلة إستقلالاً تامًا عن مالكها بصرف النظر عن الشكل القانوني لها. ويمثل هذا المبدأ محور الاهتمام الذي يدور حوله النظام المحاسبي. ولذلك فلكل منشأة سجلاتها المحاسبية، ونظامها المحاسبي من تحديد، وقياس، وتسجيل، وإحتفاظ وتبليغ للمعلومات المحاسبية. فالمعاملات المالية الخاصة بالمالك ليست جزءًا من المنشأة المملوكة له ولا تثبت في السجلات المحاسبية الخاصة بتلك المنشأة إلا إذا كانت ذات تأثير مباشر عليها.(مثال : رأس المال والمسحوبات)

(البنك السعودي الأمريكي)

2- فرض الوحدة النقدية Monetary Unit:

لا بد من إستخدام صيغة مفهومة لمستخدمي المعلومات المحاسبية عند تسجيل أو تبليغ تلك المعلومات، وهذا بالضرورة أدى إلى مفهوم الوحدة النقدية أو القياس النقدي، والذي يعني أن المحاسبة المالية تقوم بقياس الموارد (الأصول) والتعهدات (الإلتزامات) والتغيرات فيها (الدخل) في شكل وحدات نقدية (ريال سعودي، دولار أمريكي...الخ) بإعتبار أن النقود تعتبر وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير تأثير العمليات المختلفة.

3- فرض الاستمرارية Going Concern :

يقصد بالاستمرارية أن المنشأة وجدت لتستمر وأن المنشأة مستمرة في عملياتها لفترة من الزمن تكفي لإنجاز تعهداتها الموجودة، في ظل غياب دليل موضوعي على عكس ذلك. وترتيبًا على ذلك يتم تقييم الأصول على أساس

---

[6] يعقوب عبد الكريم، **أصول المحاسبة العامة وفق للمخطط المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ، ص13

التكلفة التاريخية ويتم تجاهل قيم التصفية للأصول والالتزامات وآثارها على الدخل، فضلاً عن أن التمييز بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة والخصوم قصيرة الأجل والخصوم طويلة الأجل هو نتيجة لتطبيق مبدأ استمرارية المنشأة.

4- فرض الفترة المحاسبية Accounting Period :

لكي يتم قياس نتيجة نشاط المنشأة (الوحدة المحاسبية) بدقة تامة فإن الأمر يستلزم الانتظار حتى يتم تصفية أعمال هذه المنشأة، وهو الأمر الذي يعد غير منطقي أو عملي نظرًا للحاجة الملحة لمستخدمي المعلومات المحاسبية لمعرفة نتيجة أعمال المنشأة أولا بأول حتى يستطيعوا التصرف في ظل رؤية واضحة واتخاذ قرارات اقتصادية سليمة. لذلك يتم تقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية غالبًا ما تكون (سنة مالية) وفي نهاية كل فترة يتم قياس نتيجة أعمال المنشأة من خلال مقابلة مصروفات الفترة بإيرادات نفس الفترة، كما يتم إعداد قائمة المركز المالي في نهاية تلك الفترة.

الفرع الثاني : المبادئ المحاسبية: [7]

مبادئ المحاسبة المتعارف عليها Generally Accepted Accounting Principles (GAAP):

تعتمد المحاسبة المالية على كثير من المفاهيم و المبادئ التي نشأت وتطورت على مدى التطور التاريخي للمحاسبة. وكثيرًا ما يطلق عليها إسم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو المقبولة قبولاً عامًا **Generally Accepted Accounting Principles** وهي توضح الطريقة أو الإجراءات التي يتم بها معالجة مفردات القوائم المالية بشكل يؤدي إلى تجانس سجلات وقوائم المنشآت التي تظهر بها مثل هذه البنود. ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

1- استمرارية الوحدة الاقتصادية : يفترض هذا المبدأ أن الوحدة الاقتصادية مستمرة بأعمالها العادية إلى وقت غير محدد . ويترتب على ذلك تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية لقياس الأصول أي أن الأصول تبقى بتكلفة شرائها أو اقتنائها .

[7] نفس المرجع السابق ص 25

2-التكلفة التاريخية : يعني تسجيل العمليات المالية في الوحدة الاقتصادية بتكلفتها في تاريخ حدوثها ، على سبيل المثال تسجل السيارات بتكلفتها التي تكبدتها المنشأة في سبيل الحصول عليها وتظهر في الدفاتر بتلك التكلفة إلى حين انتهاء عمرها الإنتاجي .

3-الاعتراف بالإيراد : يتضمن هذا المفهوم أن لا يعترف بالإيراد ومن ثم تسجيله بالدفاتر إلا بعد أن يتحقق فعلا ، ويتم تحقق الإيراد عندما يتم تبادل السلعة أو تؤدى الخدمة .

4-الحيطة والحذر : يقضي هذا المفهوم أخذ الحيطة والحذر عند مقابلة الإيرادات بالمصروفات ، حيث يتم الأخذ في الاعتبار الخسائر المتوقعة عن طريق تكوين مخصص لمقابلة هذه الخسائر يحجز من أرباح السنة المالية، أما الأرباح المتوقعة فيتم تجاهلها حتى وإن كانت مؤكدة .

5-الافصاح التام [8]: يقصد به ضرورة الافصاح عن كافة البيانات والمعلومات التي تعتبر هامة وضرورية لمستخدمي القوائم المالية ، ويتم الإفصاح عن تلك المعلومات سواء في القوائم المالية أو الإيضاحات التي ترفق بها .

6- الثبات : يعني هذا المفهوم ضرورة الاستمرار في تطبيق نفس الطرق والأساليب أو السياسات المحاسبية خلال الفترات المالية المتتالية حتى يسهل عمل المقارنات بين فترة وأخرى . إلا أنه إذا دعا الأمر إلى تغيير إحدى السياسات المستخدمة فيمكن التغيير مع ضرورة الافصاح عن ذلك في الإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية .

7- مبدأ المقابلة: Matching :

نتيجة لتقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية فإن الأمر يتطلب لتحديد صافي دخل الفترة المحاسبية أن يحمل إيراد الفترة بجميع المصروفات التي ساهمت في تحقيق هذا الإيراد بغض النظر عن واقعة تسديد هذا المصروف. وهذا ما يعرف بمبدأ مقابلة الإيراد بالمصروف، وهو من المبادئ المحاسبية الهامة والتي تعتمد عليها كثير من الإجراءات المحاسبية التي ترتبط بتحديد نتائج الأعمال في نهاية الفترة.

8-الثبات (التجانس): Consistency :

يعني هذا المبدأ أنه عند قيام المنشأة بإتباع إجراء أو أسلوب محاسبي معين فإنه يجب أن لا يغير من فترة لأخرى. ويعد مبدأ الثبات مبدأ هامًا لأنه يساعد مستخدمي القوائم المالية على تفسير التغيرات في المركز المالي والتغيرات في قائمة الدخل. ويمكن تصور مدى الغموض الذي ينتج إذا تجاهلت المنشأة مبدأ الثبات وغيرت الأساليب المحاسبية كل فترة. فإن أي منشأة يمكنها أن تؤثر في صافي الربح من سنة لأخرى زيادة ونقصا بمجرد تغيير الأساليب المحسبية المتعبة. ويلاحظ أن مبدأ الثبات لا يعني أن المنشأة لا يمكنها مطلقًا أن تغير أساليبها المحاسبية المتعبة، بل يمكن للمنشأة أن تغير الأسلوب المتبع والتحول إلى أسلوب جديد إذا كان هذا الأسلوب يوفر معلومات أكثر فائدة بالنسبة للمستخدمين مقارنة بالأسلوب الجاري إستخدامه. ولكن يجب الإفصاح عن مثل هذا التغيير والآثار الناتجة عنه في القوائم المالية حتى لا يتم تضليل المستخدمين كما يجب الثبات عبد ذلك على الأسلوب الجديد.

[8] نفس المرجع السابق ص 28

المبحث الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي (SCF)

من خلال الإصلاح المحاسبي في الجزائر قام المجلس الوطني للمحاسبة المكلف بمهمة التوحيد المحاسبي بإعداد النظام المحاسبي المالي الذي يتضمن مجموعة من المعايير المحاسبية المستمدة من المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية.

المطلب الأول:مفهوم النظام المحاسبي المالي[9]

الفرع الأول:مفهوم النظام المحاسبي المالي

تنص المادة الثالثة (3) من القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي أن: "المحاسبة المالية أو النظام المحاسبي المالي عبارة عن نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1] ."

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة الحسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ولاسيما[2] :

- محاسبة التعهد؛
- استمرارية الاستغلال؛

---

[9] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 07– 11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية، العدد 74 ، بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ، ص3.

- قابلية الفهم؛
- الدلالة؛
- المصداقية؛
- قابلية المقارنة؛
- التكلفة التاريخية؛
- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر.

ويشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبة وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل

ويعرف النظام المحاسبي المالي أيضا :

إن النظام المحاسبي المالي، او المحاسبة المالية هو نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية، وممتلكات الكيان ونجاعته، وضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثني الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

الفرع الثاني: أهمية تطبيق النظام المحاسبي SCF في المؤسسة :[10]

يمكن أن تكون هناك آثار ايجابية أو سلبية من تطبيق SCF على المؤسسات والتي تتم ثل فيما يلي :

- تسهيل مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على المفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح ويزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسات، مما يساهم في اتخاذ القرارات الصحيحة.
- توفير فرصة المؤسسة لتحسين نوعية علاقاتها مع الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من قوائم المالية .
- النظام المحاسبي المالي يجلب الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية، و يزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني و الدولي، ويكون كضمان يساهم في تعزيز ثقتهم بالمؤسسة.
- يمكن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسة ، وفي نفس الوقت بين المؤسسات وطنيا ودوليا حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر وخارجها.

[10] قورين الحاج قويدر، مقال بعنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجود ة المعلومات المحاسبية في ظل التكنولوجيا المعلومات "مجلة الباحث العدد 10 سنة 2012 ص274

- يساعد المؤسسات الجزائرية من جانب التمويل،م المستثمرين، من خلال إجبارها على تقديم معلومات، بما يفيدها في الاعتماد على مصادر إضافية للتمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها إستراتيجية للاستثمار في الخارج، بتقديمها المعلومة المالية المطلوبة والمساعدة لأصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار.
- تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في دول متعددة من تكييف البيئة المحاسبية في الجزائر مع البيئة المحاسبية الدولية.

الفرع الثالث: هيكل النظام المحاسبي المالي

يتكون النظام المحاسبي المالي مما يلي :

- الإطار التصوري للمحاسبة المالية.
- المعايير المحاسبية .
- مدونة الحسابات .

الشكل رقم 01: مكونات النظام المحاسبي المالي

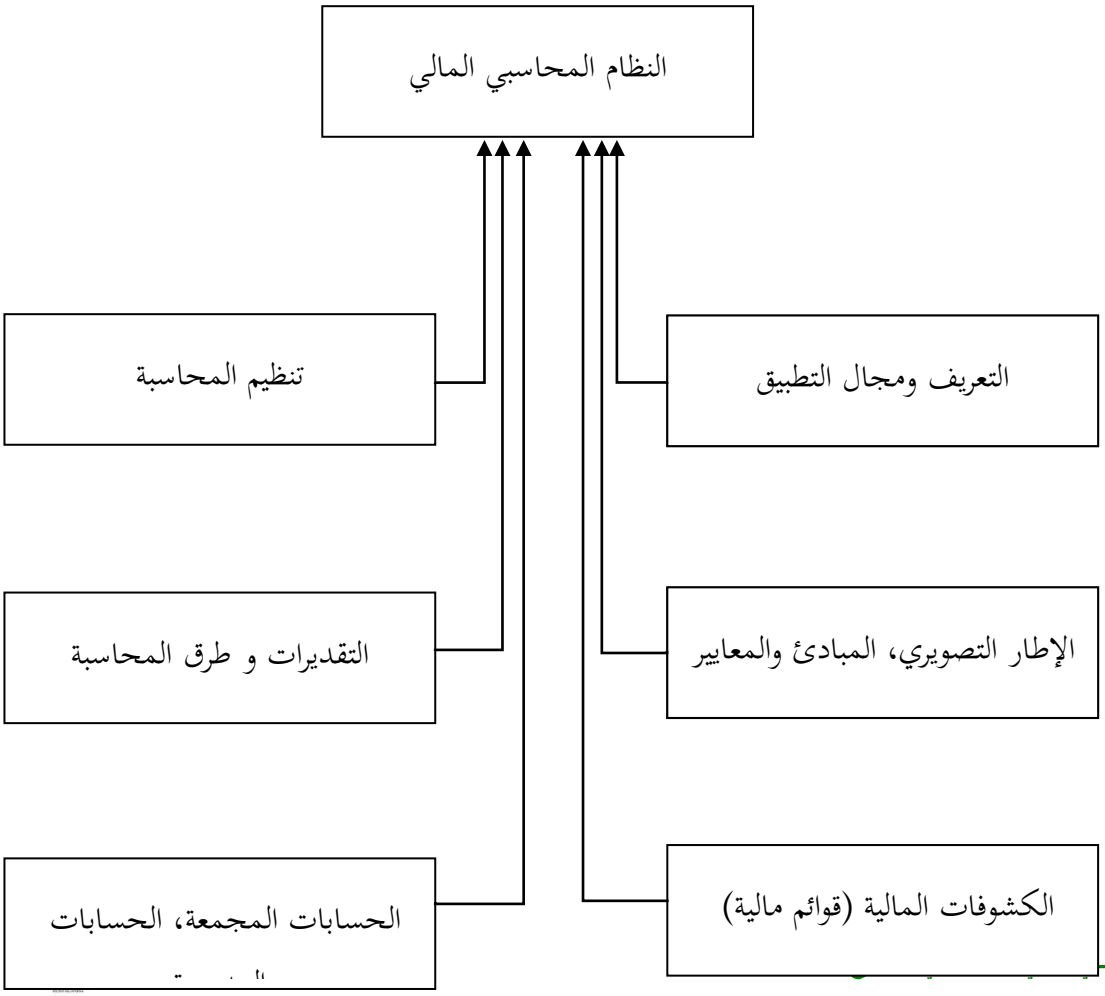

المصدر: مختار مسامح النظام المحاسبي المالي الجزائر الجديد وإشكالية تطبيق في اقتصاد غير مؤهل" ملتقى دولي حول SCF الجديد في ظل النظام المحاسبي الماليلا 2011/01/18 17 المركز الجامعي الوادي ص :12

المطلب الثاني: مميزات و مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

الفرع الأول: مميزات النظام المحاسبي المالي[11]

يمتاز ا النظام المحاسبي المالي بمميزات:

- يوفر معلومات مالية واضحة، ومتوافقة وقابلة للمقارنة ، وهذا تلبية لحاجة المساهمين خاصة الحاليين منهم أو المستقبليين ولهذا فإن النظام المحاسبي المالي يحتوي على الإطار التصوري أو المفاهيمي، وهو نفسه الإطار التصوري الذي يقدم مفاهيم متمثلة في:
  - الاتفاقيات المحاسبية.
  - الخواص النوعية للمعلومة المالية.
  - المبادئ المحاسبية الأساسية.

لذا فإن هذا النظام يسهل ويساعد على شرح قواعد المعالجة لبعض الأحداث غير المدرجة في المخطط الوطني المحاسبي.

- إعطاء نماذج في القوائم المالية: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول حركة التغير في الأموال الخاصة والملاحق.
- تقديم قائمة الحسابات.
- قواعد سير الحسابات

الفرع الثاني : نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي:

[11] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قرار مؤرخ في 2008/07/26 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات ، وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، لعدد 19 ، بتاريخ 2009/03/25 ، ص 44 – 45

ألزم القانون 11/07 حسب المادة رقم 04 الكيانات التالية بمسك محاسبة مالية (1):

الشركات والمؤسسات الخاضعة لأحكام لأحكام القانون التجاري؛ التعاونيات؛

الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية ، إذا كانوا يمارسون نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة ؛

- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

وحسب المادة رقم 02 يستثنى من مجال تطبيق المحاسبة المالية الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية ، وحسب المادة رقم 03 يمكن للكيانات الصغيرة والتي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين خلال سنتين ماليتين متتاليتين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة وهذا حسب مضمون ونوع النشاط (2).

الفرع الثالث: مجال التطبيق النظام المحاسبي المالي[12]

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 02، 04، 05 من القانون 07 -11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كالتالي:

*كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة ماليه، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، والمعنيون بمسك المحاسبة هم:

* الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري

* التعاونيات

* الأشخاص الطبيعيين أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة،

*كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها والحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

المطلب الثالث :مقومات النظام المحاسبي المالي و مدونة الحسابات

الفرع الأول: مقومات النظام المحاسبي المالي[13]

1- المستندات (الوثائق) **2- الدفاتر** **3- التقارير المالية**

1- المستندات (الوثائق):

- المستند هو وثيقة يستفاد منها كدليل موضوعي مؤيد لحدوث معاملة مالية مثل الشيكات والفواتير والايصالات.

---

[12] القانون 07- 11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ص 09

[13] سالمي محمد الدينوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر على المعايير المحاسبة الدولية) دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية**(، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009 .، ص13

- والمستندات أنواع فمنها الداخلية وهي المحررة بمعرفة المنشأة مثل صورة فاتورة البيع والخارجية هي المحررة بمعرفة الغير مثل أصل فاتورة الشراء.
- وتعتبر المستندات ذات اهمية لأنها دليل اثبات في حالة نشوء منازعات قضائية بين المنشأة والغير، وهي أساس القيد في الدفاتر المحاسبية كما يتم استخدامها في اثناء عملية مراجعة الحسابات.

2- الدفاتر (السجلات):

وتنقسم الدفاتر الأساسية الى نوعين وهما:

أولا: دفتر اليومية:

وهو الدفتر الذي تقيد فيه العمليات المالية للمنشأة وفقاً لقاعدة القيد المزدوج أولاً بأول حسب تسلسل تاريخ حدوثها.

ويتم التسجيل في دفاتر اليومية وفقا للخطوات التالية:

1- كتابة التاريخ[14]
2- كتابة اسم الحساب المدين في خانة البيان على السطر الأول من القيد (في اقصى اليمين) مع المبلغ
3- كتابة اسم الحساب الدائن في خانة البيان على السطر الثاني من القيد (في اقصى اليسار) مع المبلغ
4- اعطاء شرح مختصر لكل عملية بعد كل قيد
5- ترك سطر دون كتابة بعد كل قيد لتحقيق استقلال ووضوح كل قيد عن غيره من القيود
6- التأكد من تساوي المبالغ المدينة مع المبالغ الدائنة

انواع القيود:

1-القيد البسيط: يكون في كل من طرفه المدين وطرفه الدائن حساب واحد فقط

2-القيد المركب: يتكون طرفه المدين أو طرفه الدائن أو كلاهما من أكثر من حساب واحد

ثانيا: دفتر الأستاذ:

هو سجل ترحل اليه (تنقل اليه) جميع العمليات التي تم تسجيلها في دفتر اليومية حيث يتم تجميع العمليات المتجانسة والتي من نوع واحد في حساب واحد.

3- ميزان المراجعة:

هو عبارة عن كشف أو قائمة يظهر فيه أرصدة الحسابات المفتوحة بدفتر الاستاذ.

[14] نفس المرجع السابق ص 15

ويظهر بالشكل التالي:

ميزان المراجعة

مدين	دائن	اسم الحساب

الفرع الثاني: مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي[15]

تتكون مدونة الحسابات فيما يلي1 :

1-مبادئ مخطط الحسابات

يعد كل كيان مخطط حسابات واحد على الأقل ملائما لهيكله ونشاطه واحتياجه إلى الإعلام الخاص بالتسيير والحساب هو أصغر وحدة معتمدة لترتيب وتسجيل الحركات المحاسبية .وتجمع الحسابات في فئات متجانسة تدعى طبقة وتوجد فئتان من طبقة الحسابات:

- طبقات حسابات الوضعية؛
- طبقات حسابات التسيير؛

وكل طبقة تقسم إلى حسابات تعرف بإعداد ذات رقمين أو أكثر في إطار تقنيين عشري.

2-الإطار المحاسبي الإجباري

تشكل خلاصة مخطط حسابات الذي يمثل بالنسبة لكل طبقة قائمة حسابات ذات رقمين اثنين الإطار المحاسبي الواجب تطبيقه على جميع الكيانات أيا كان نشاطها وحجمها إلا إذا كانت هناك أحكام خاصة تعنيها.

---

[15] القانون 07– 11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ص 25

وداخل هذا الإطار يمكن للكيانات أن تفتح جميع التقسيمات الضرورية التي تستجيب لاحتياجاتها وتقترح مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر.

توزع العمليات المتعلقة بالميزانية في خمسة أصناف حسابات توصف بحسابات الميزانية.

والإطار المحاسبي لحساب الميزانية هو الآتي:

الصنف الأول :حسابات رؤوس الأموال

- 10 رأس المال، الاحتياطات وما يماثلها؛
- 11 الترحيل من جديد؛
- 12 نتيجة السنة المالية؛
- 13 المنتوجات والأعباء المؤجلة خارج دورة الاستغلال؛
- 14 متاح؛
- 15 المؤونات للأعباء – الخصوم غير جارية؛
- 16 الاقتراضات والديون المماثلة؛
- 17 الديون المرتبطة بالمساهمات؛
- 18 حسابات الارتباط الخاصة بالمؤسسات والشركات في شكل مساهمة؛
- 19 متاح .
- **الصنف الثاني :حسابات التثبيتات**
- 20 التثبيتات؛
- 21 التثبيتات العينية؛
- 22 التثبيتات في شكل امتياز؛
- 23 التثبيتات الجاري انجازها؛
- 24 متاح؛
- 25 متاح؛
- 26 مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات؛
- 27 تثبيتات مالية أخرى؛
- 28 اهتلاك التثبيتات؛
- 29 خسائر القيمة عن التثبيتات .

الصنف الثالث :حسابات المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ

- 30 مخزونات البضائع؛
- 31 المواد الأولية واللوازم؛

- 32 التموينات الأخرى؛
- 33 سلع قيد الانجاز؛
- 34 خدمات قيد الانجاز؛
- 35 مخزونات المنتجات؛
- 36 المخزونات المأتية من التثبيتات؛
- 37 المخزونات في الخارج (التي هي في الطريق، في المستودع أو إيداع)؛
- 38 المشتريات المخزنة؛
- 39 خسائر القيمة عن المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ .

الصنف الرابع :حسابات الغير

- 40 الموردون والحسابات الملحقة؛
- 41 الزبائن والحسابات الملحقة؛
- 42 المستخدمون والحسابات الملحقة؛
- 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة؛
- 44 الدولة والجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقة؛
- 45 الجمع والشركاء؛[16]
- 46 مختلف الدائنين ومختلف المدينين؛
- 47 الحسابات الانتقالية أو الانتظارية؛
- 48 الأعباء أو المنتجات المعينة مسبقا والمؤونات؛
- 49 خسائر القيمة عن حسابات الغير .

الصنف الخامس :الحسابات المالية

- 50 القيم المنقولة للتوظيف؛
- 51 البنوك والمؤسسات المالية وما يماثلها؛
- 52 الأدوات المالية المشتقة؛
- 53 الصندوق؛
- 54 وكلات التسبيقات والاعتمادات؛
- 55 متاح؛

[16] نفس المرجع السابق ص 28

- 56 متاح؛
- 57 متاح؛
- 58 التحويلات الداخلية؛
- 59 خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية .

تقسم العمليات المتعلقة لحساب النتائج (التقديم حسب طبيعة الأعباء) على صنفين من الحسابات الموصوفة لحسابات

التسيير.

الإطار المحاسبي لهذه الحسابات التسييرية حسب الطبيعة هو الآتي:

الصنف السادس: حسابات الأعباء

- 60 المشتريات المستهلكة؛
- 61 الخدمات الخارجية؛
- 62 الخدمات الخارجية الأخرى؛
- 63 أعباء المستخدمين؛
- 64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة؛
- 65 الأعباء العملياتية الأخرى؛
- 66 الأعباء المالية؛
- 67 العناصر الغير العادية _الأعباء؛
- 68 المخصصات للاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة؛
- 69 الضرائب على النتائج وما يماثلها .

الصنف السابع: حسابات المنتوجات[17]

- 70 المبيعات من البضائع والمنتوجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة؛
- 72 الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون؛
- 73 الإنتاج المثبت؛
- 74 إعانات الاستغلال؛
- 75 المنتوجات العملياتية الأخرى؛
- 76 المنتوجات المالية؛
- 77 العناصر غير عادية _المنتجات؛

[17] نفس المرجع السابق ص 32

- 78 الاسترجاعات عن الخسائر القيمة والمؤونات .

تستعمل المؤسسات بحرية، الطبقات 0 ، 8 و 9 غير مستعملة في الإطار المحاسبي، وذلك لمتابعة محاسبتها التسييرية، والتزاماتها المالية خارج الميزانية. أو من أجل عمليات خاصة محتملة قد لا يكون لها موقع في حسابات الطبقات من 1 إلى 7 فالمتابعة الدائمة للالتزامات المالية خارج الميزانية تشكل إلزاما. وعليه تظهر وضعية هذه الالتزامات في نهاية الفترة في ملحق الكشوف المالية.

المبحث الثالث: الافصاح المحاسبي

يعد الافصاح المحاسبي من المفاهيم و المبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما في اثراء قيمة و منفعة البيانات و المعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، و التي تستخدم لأغراض عدة منها، اتخاذ قرارات الاستثمار و التمويل للمؤسسة، كما يساهم في تحقيق فاعلية و فاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي.[18]

يقصد بالإفصاح على وجه العموم هو العلانية الكاملة أما في المحاسبة فيقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة.

---

[18] لطيف زيود، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، العدد1 ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، ص 125

ويعرف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم البيانات و المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة و صحيحة و ملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات كما يمكن تعريفه بأنه نشر البيانات أو المعلومات المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية.

كما يعني به أيضا شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

بينما ينظر جانب أخر إلى الإفصاح على انه إجراء يتم من خلاله اتصال الشركة بالعالم الخارجي وأن المحصلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل في القوائم المالية والبيانات والمعلومات التي تظهر من خلالها .فهو يعنى أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها وأن تظهر القوائم المالية للشركة كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن الشركة والتي تساعدها على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقية وان تتعهد الشركة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية.

وباعتبار أن الإفصاح المحاسبي إحدى شقي الوظيفة المحاسبية وهو جوهر النظرية المحاسبية فهو ينطوي على الإعلان المدروس بطريقة اختيارية أو إجبارية لبعض ما لدى الإدارة من معلومات وبيانات ذات صفة اقتصادية نافعة للأطراف الخارجية المعنية ذات السلطة والموارد المحدودة للوصول إلى مثل هذه المعلومات وذلك باستخدام أدوات معينة وتحقيقًا لأهداف

و الافصاح بشكل اكثر تحديدا: " هو عملية و منهجية توفير المعلومات و جعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المؤسسة معروفة و معلومة من خلال النشر و الانفتاح "

الفرع الثاني: اهمية الافصاح المحاسبي في القوائم المالية.[19]

ترجع اهمية الافصاح المحاسبي بالقوائم المالية للدور الذي يلعبه في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات من خلال عدة نقاط اهمها:

- انها تفصح عن متغيرات ذات اهتمام مباشر للعديد من الاطراف.
- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهمين في بيان مدى نجاح الادارة.
- تقديم المعلومات الحقيقية و الواضحة حول العمليات و الاحداث المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ

و تتضح اهمية الافصاح المحاسبي من خلال مخرجات النظام المحاسبي (القوائم و التقارير المالية)، و هي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة، و بالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية و مفيدة و تحظى بثقة المستخدمين و تلبي احتياجاتهم، لابد ان يتم اعدادها و عرضها بطريقة منظمة و مقبولة من طرف المحاسبين و جميع الاطراف التي لها مصالح بالمؤسسة، و يعني في ذلك توفير كافة المعلومات و لابيانات لمختلف مستخدميها ، بالاضافة الى زيادة الثقة في القوائم المالية من

- [19] Adhikari, Sheikh (2000). Prospective on corporate governance. **Journal of Corporate Governance**, 1(2), 38 .

خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، و هو الضبط من ساهم بشكل واضح في ظهور الافصاح و زيادة اهميته.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الافصاح المحاسبي:[20]

1-البيئة الاقتصادية Economic Environment

يتأثر الإفصاح المحاسبي بالبيئة الاقتصادية المحيطة وبدرجة النمو الاقتصادي وأدوات السياسة المالية والنقدية والمؤشرات الاقتصادية العامة ، و الإفصاح المحاسبي يختلف في نطاقه وأهدافه في النظم الاشتراكية عنها في النظم الرأسمالية، ويرجع اختلاف الإفصاح إلي اختلاف تطور أسواق رأس المال ونوع الشركات وطبيعة ملكية الأسهم بها والتي تعطي الحافز إلي الإفصاح الاختياري [21] ،ويتوقف الإفصاح المحاسبي علي طبيعة النشاط الاقتصادي السائد في المجتمع ويختلف في مفهومه في ظل النظم الاشتراكية عنه في النظم الرأسمالية ، حيث يهدف في النظم الاشتراكية إلي توفير البيانات والمعلومات التي تساعد في إعداد وتقيم ورقابة تنفيذ الخطط المركزية ، أما في ظل النظام الرأسمالي فإن مفهوم الإفصاح أوسع وأشمل حيث يهدف إلي توفير البيانات والمعلومات لاقتصاد السوق .

2- البيئة الثقافية والاجتماعية Cultural and Social Environment [22]

تعبر البيئة الثقافية والاجتماعية عن النظام الأسري والتعليم والديانة السائدة في المجتمع وهذه العوامل لها أثر كبير في تقيم مدي ملاءمة المعلومات لمستخدميها ، حيث يعتبر كل فرد في المجتمع له نظامه الخاص بتقييم الاستراتيجيات والبدائل المتاحة لها وهذا التقييم يبين فكرة المجتمع عن الرفاهية والأولويات المختلفة في اختيار البدائل التي تتأثر بالقيم الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع مما يؤثر بالتبعية علي مفهوم الإفصاح ونطاقه ، والقيم الاجتماعية والتي تشتق من ثقافة المجتمع تؤثر علي الثقافة المحاسبية ، وبالتالي فان مواقف واتجاهات المحاسبين سوف ترتبط تماما بالقيم الاجتماعية كما يتضح من الشكل التالي :

بيئة الثقافية القيم الاجتماعية القيم المحاسبية

[20] محمد مطر، "تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، 1990/10/28،ص 32-35

[22] نفس المرجع السابق ص 37

-النظام الاسري	-الفردية والجماعة	-الحكم المهني أو الرقابة
الحكومية		
-النظام التعليمي	-تباين القوى	-التوحيد أو المرونة
-الديانة	-تجنب عدم التأكد	-التفاؤل و التشائم
	-الرجولة والأنوثة	-السرية أو العلانية

3-البيئة السياسية Political Environment

تؤثر طبيعة النظام السياسي وخصوصا درجة الوعي بالحاجة إلي الرقابة علي النشاط الاقتصادي وتأثير الرأي العام علي الإفصاح ، ولقد ثبت أثر تعاظم البعد السياسي في عالم المحاسبة وفي مجال اقتراح المعايير المحاسبية الخاصة بوظيفتي القياس والإفصاح ، وبات واضحا ما تحتاج إلية المهنة من ضرورة أن تأخذ البعد السياسي متعاظم الأثر علي مختلف القرارات المحاسبية بالجدية اللازمة حتى يكون الأداء المهني متوافقا مع الظروف الحالية (23) ، وتؤثر الحرية السياسية في المجتمع علي حرية المحاسب في أداء دوره في مجال الإفصاح ، ففي ظل المجتمع غير الديمقراطي فإنه لا يمكن تصور وجود مهنة محاسبية قوية تأخذ بالإفصاح العادل ، و علي العكس من ذلك ففي ظل المجتمع الديمقراطي يكون تدخل السلطات وجمعيات الضغط علي عملية الإفصاح أقل .

المطلب الثاني: انواع و مقومات الافصاح المحاسبي

الفرع الأول: انواع الإفصاح المحاسبي[24]

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا لأهدافه من خلال ما يلي:

أ. الإفصاح الكامل (الشامل): يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

[24] محمد مطر، موسي السويطي، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2008، ص344.

ب. الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

ج. الإفصاح الكافي:يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، و يمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

د. الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

هـ. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

و. الإفصاح الوقائي (التقليدي): يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

يمكن القول أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم، إذا ما استخدمت في إطارها الصحيح، حيث أن الهدف الحقيقي يتمثل في إعلام مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الجوهرية الملائمة، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة، مع مراعاة الموازنة بين المنافع والتكاليف، فالإفصاح المعاصر يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة في أغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية.

الفرع الثاني :المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات[25]

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:

أ. **المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

[25] لطيف زيود، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار** ، مرجع سبق ذكره ص 164

ب. **تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي، هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، و تعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى.

ج. **تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:** تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات والأعراف، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات، على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم .

د. **تحديد أساليب وطرق الإفصاح:** يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية[i]، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.

الفرع الثالث: المعايير العامة التي يجب توافرها في المعلومات المفصح عنها

لا تخرج مخرجات الإفصاح علي أن تكون معلومات أو معرفة أو بيانات ، فالبيانات هي المعلومة الخام التي يتم الحصول عليها من خلال الملاحظة والمشاهدة ، والمعرفة تعبر عن البيانات بعد تنسيقها وترتيبها وعرضها ، والمعرفة تكون معلومة من خلال استخدامها في صنع القرارات .

ولكي تكون المعلومات ذات معني ودلالة مقبولة لمستخدمي القوائم المالية لابد أن تتوافر لها مواصفات أساسيه يستطيع مستخدمو المعلومات الاستناد إليها في تقدير درجة القبول الممكن لها وهي [i] :

1-الملاءمة والارتباط بالغرض من البيانات Relevance: يتوافر هدا المعيار في حالة ما إذا كانت المعلومات تساعد المستفيدين منها وأصحاب المصلحة في تقيم البدائل .

2-الثقة في البيانات Reliability: يجب أن تكون البيانات معبرة بصورة دقيقة عن جوهر ومضمون الأحداث التي تنطوي عليها دون أن يشوبها تحريف أو أخطاء ذات أهمية ، ويعني ذلك أيضا أن تكون أساليب القياس والإفصاح مناسبة للظروف المحيطة للمنشاة .

3-حياد البيانات وعدم تحيزها Neutrality: يجب عدم الاعتماد علي التقدير الشخصي في إعداد البيانات وعدم الاعتماد علي أساليب القياس التي تتطلب اللجوء إلي التقدير المسبق لتحقيق نتائج معينة .

4-قابلية البيانات للمقارنة Comparability: يجب إمكانية إجراء المقارنات لفترات مالية مختلفة لنفس المنشاة وبين بيانات نفس المنشاة مع منشات أخري لنفس الفترة, ولكي تتوافر في البيانات إمكانية إجراء المقارنات ، لابد من أن تتوافر فيها سهوله العرض , وثبات القياس.

5-التوقيت الملائم لتقديم البيانات والإفصاح عنها Timing: يعني هدا المعيار تقديم المعلومات لمن يحتاجها عند الحاجة إليها, وذلك لأن البط في تقديمها والإفصاح عنها قد يؤدي إلي خفض المنافع المرجوة منها ، فيلزم تحديد الفترة الزمنية المثلي لكي تكون المعلومات محققة للإفصاح المحاسبي بكفاءة وفاعلية .

6-قابلية البيانات المحاسبية للفهم والاستيعاب Representational Faithfulness: من الصعب الاستفادة من البيانات المحاسبية إذا لم تكن مفهومة لمن يستخدمونها ، ويتوقف ذلك علي طبيعة البيانات وطريقه عرضها وقدرات مستخدميها وثقافاتهم.

7-الأهمية النسبية للبيانات والإفصاح الأمثل عنها Natcriality: يعني دلك أنه يتعين الاكتفاء بالإفصاح عن البيانات ذات الأهمية بالنسبة لمن يستخدمون التقارير المالية موضع الإفصاح.

المطلب الثالث :أساليب الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير

الفرع الأول: : أساليب الإفصاح المحاسبي

حتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، و التي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها[i]:

أ. إعداد القوائم المالية و ترتيب بنودها: إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.

ب. الملاحظات الهامشية: يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير، أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، و التي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق و المبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

ج. الملاحق: وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي...الخ.

د. المعلومات الموجودة من خلال الأقواس: تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.

هـ. تقرير المراجع: يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي، وتقرير مجلس إدارة المؤسسة حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، في حين يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستهدفة.

الفرع الثاني :الشفافية في التقارير

يشمل الهدف من إعداد القوائم المالية توفير معلومات عن المركز المالي (الميزانية) والأداء (قائمة الدخل) والتغيرات في

المركز المالي (قائمة التدفقات النقدية) للمؤسسة، ويتم تامين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية، من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات إلى مدى واسع من المستخدمين

ويقصد بالشفافية قيام المؤسسة أو الجهة المعنية، بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت التصرف

المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في

ما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة المهنية، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكونهذه البيانات والمعلومات المالية وغير المالية مع برة عن المركز الحقيقي للمؤسسة، وتوجد عدة شروط يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها :

- او تكون الشفافية الوقت المناسب، حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط

لاستفتاء الشكل ونسشهد على ذلك بميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهور أو سنوات من صدورها؛

- أن تكون واضحة على النحو الذي يزيل غموض الألفاظ غير المفهومة أو التي تستخدم بعض عبارات المعايير المحاسبية

مثل صافي الربح قبل الفوائد أو صافي الربح قبل الضريبة دون الإشارة إلى الخضوع والإعفاء من الضريبة لصافي الربح؛

- أن ترتبط الشفافية بمبدأ المساءلة في حد ذاتها ليست غاية، بل وسيلة لإظهار الحقائق والأخطاء ومحاسبة المقصرين.

ولقد كشفت الأزمات العالمية والانحرافات التي تمت في المؤسسات الكبرى، الحاجة الماسة إلى تدعيم مفاهيم الإفصاح

والشفافية والمساءلة والنزاهة وحوكمة المؤسسات، وترسيخ تطبيقها حتى تحول دون تكرار مثل هذه الأزمات لأن افتقاد

الشفافية أدى إلى افتقاد المساءلة التي تلزم المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام

صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن

الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش، وتتطلب المساءلة حرية الوصول إلى المعلومات ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق

الإفصاح.

فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من أجل

الحفاظ عل المصالح المساهمين والإطراف الأخرى، فكل المؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية

لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإ□ام أو عدم الوضوح، مما يؤثر على

جودة المعلومات.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لهذا الفصل والذي كان يتمحور حول محاولة الإلمام بعناصر الإطار العام للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجديد والإفصاح المحاسبي تبين لنا ما يلي:

إن تطبيق نظام محاسبي مالي سيؤدي إلى التغير في العادات والممارسات المحاسبية السابقة ويؤثر على الوظيفة المالية والمحاسبية في المؤسسات بسبب غياب التكوين والتدريب على النظام المحاسبي الجديد إلا أنه من ناحية أخرى فلا يمكن أن يعطي النظام المالي المحاسبي ثماره وهو يطبق في مؤسسات تفتقر إلى كوادر بشرية مختصة في هذا النوع من المحاسبة ومؤهلة لتطبيق هذا النظام ولاسيما افتقارها إلى مسيرين يعطون الأهمية البالغة من شفافية ودقة والإفصاح عن المعلومات المحاسبية المقدمة، بالإضافة إلى نقص وقد يكون انعدام في بعض المؤسسات لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة.

إن الإفصاح المحاسبي تطور بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إذ لم تعد المحاسبة فن التسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبي، منخلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة للأطراف التي لها مصالح معها، مما استوجب السعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، وذلك لإزالة العوائق من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة بغية الوصول إلى توحيد محاسبي عالمي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القوائم المالية

القوائم المالية هي وثائق شاملة تعطي صورة مختصرة عن الأداء و المركز المالي لأي وحدة اقتصادية .فهي تمثل الناتج النهائي للعملية المحاسبية، و بالتالي تعتبر الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية و خصائصها

الفرع الأول : تعريف القوائم المالية

إن القوائم المالية هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي والوسيلة الرئيسية التي تقوم بإيصال المعلومات إلى الأطراف المعنية وتزويدهم بمعلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالي ومساعدتهم على اتخاذ وترشيد القرارات .

هي تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية للكيان و نجاعته و كل تغيير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين و تعد في أجل أقصاه (4) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية

توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، و تجدر الإشارة إلى إلزامية عرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية[1].

و النظام المحاسبي المالي يبين القوائم المالية الواجب على الوحدة إنجازها و التي تشمل على:

- قائمة المركز المالي (الميزانية)
- قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)
- قائمة التدفقات النقدية (الخزينة)
- قائمة تغيرات الأموال الخاصة

[1] الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد 26-27-28-29، العدد 74، الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 5.

- ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يقدم معلومات تكميلية على الميزانية و جدول حسابات النتائج[1]

الفرع الثاني :أهمية القوائم المالية:

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها كالآتي [2]:

أداة اتصال، وسيلة في تقييم الأداء، وسيلة تساعد في اتخاذ القرار.

فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي همزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها ووسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك...، وأيضا وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفائتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة.

وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة، مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية معها.

الفرع الثالث :الخصائص النوعية للقوائم المالية:

تتلخص الخصائص النوعية للقوائم المالية في أربع خصائص أساسية وهي[3]: القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية والقابلية للمقارنة.

1-القابلية للفهم :وتعني هذه الخاصية أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فمن جهة يجب أن تكون واضحة خالية من التعقيد ومن جهة أخرى يجب أن يكون للمستخدمين مستوى معقول من المعرفة يمكنهم منفهم هذه المعلومات.

---

[1] أحمد صالح عطية، مشاكل المراجعة في أسواق المال، الدار الجامعية للنشر، 2003، ص 84.

[2] مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 2008/2007 ص67.

[3] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبتدئ الى المعايير، دار وائل للنشر، عمان، 2003 ، ص ص 24-27.

2-الملائمة :حتى تكون المعلومات ملائمة لحاجيات المستخدمين وتكون مؤثرة على قرارات المستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تصحيح ما تم تقييمه سابقا واتخاذ القرارات على ذلك يجب أن تكتسب خاصية الأهمية النسبية.

3-الأهمية النسبية :وهي تلك المعلومات التي يؤثر حذفها أو تحريفها على قرارات المستثمر الاقتصادية وبالتالي يجب الإفصاح على المعلومات المهمة في القوائم المالية ولهذا يجب توفر خاصية الأهمية النسبية في المعلومات لتكون نافعة.

4-الموثوقية :وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات صادقة بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها وتتفرع من خاصية الموثوقية الصفات الفرعية التالية: التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، عدم التحيز، الحيطة والحذر وتكاملية المعلومات.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في القوائم المالية

من أهم العوامل المؤثرة في تحديد الهدف من القوائم المالية نجد:

1-أثر المنظمات المهنية :ويتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية

المالية (APB) بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)توضح أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية، بالإضافة إلى جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA) التي تتمثل في إصدار النشرات و المطبوعات و الأبحاث في مجال المحاسبة بالمثل لقد أصدر معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا(ICAEW) مجموعة من النشرات و التوصيات تتعلق بالمبادئ المحاسبية وتطوير المعايير المحاسبية عن طريق لجنة المعايير المحاسبية بالاشتراك مع عدد من الجمعيات المهنية الأخرى.

2-أثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية :حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية (SEC) في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ و المعايير المحاسبية الملزمة لشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك، هذا إضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية والدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها والتأكد من التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة،

وبالمقابل تقوم الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية بإنجلترا بدور مماثل في الإشراف والرقابة على القوائم المالية للشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية (ISE).

3-النظام الاقتصادي القائم :ويبدو النظام الاقتصادي القائم على القوائم المالية في الدول الصناعية الغربية، حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والدائنين وغيرهم .بينما يقوم نظام المحاسبي في الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برامج التنمية وخططها لإعداد الإحصائيات الأزمة للتخطيط على المستوى القومي.

4-التضخم وارتفاع الأسعار :حيث أدى انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلاد العالم، وخاصة في البرازيل والأرجنتين إلى إعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة في هذه البلاد وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

هذا وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي رقم (29) عام " 1989 " والمعاد صياغته عام " 1994 " والذي يعالج التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.

5-أثر تدخل الدولة :تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي، والقوائم المالية والمعلومات المالية التي يوفرها للمستفيدين منها. هذا في مختلف الأجهزة سواء الضريبة أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة و مصروفها مراجعة القوائم المالية للشركات التي تساهم فيها الدولة أو تضمن لها حدا أدني من الأرباح والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.

ويمكن الحديث عن عوامل أخرى تؤثر على الهدف من التقارير المالية، مثل درجة كفاءة السوق المالية والضوابط القانونية والتشريعية المعمول بها في الدول، والتي تنظم عملية إعداد وعرض القوائم المالي.

المطلب الثالث: عناصر القوائم المالية

الفرع الأول : مفهوم الميزانية و حسابات النتائج

أولا :تعريف الميزانية

الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة)، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تمييزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية[1]

[1] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة** .دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1990 ، ص-ص 215-216

وللميزانية جانبان، ويسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة اتجاه الآخرين، والثاني بالأصول أو الموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين[1].

أهمية الميزانية:

أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، تبرز والتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة .ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:

- حساب معدلات العائد.
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة.
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها .في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية[2].

ثانيا : تعريف حسابات النتائج

بجانب حسابات النتائج تستخدم في الحياة العملية العديد من المسميات المختلفة لوصف القائمة التي تعرض مكونات و رقم صافي الربح للفترة، مثل :قائمة الدخل، قائمة الربح، قائمة الأرباح و الخسائر،بيان المصروفات والإيرادات مهما كانت التسمية التي تطلق على تلك القائمة، فيجب أن تفصح بشكل كاف لقراء التقارير المالية عن مكونات صافي الربح المحقق في خطوات متتابعة[3]. ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)"[4].

أهمية حسابات النتائج:

---

[1] وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المتوسطة**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007 ، ص61

[2] دونالد كيسو، جيري ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج وسلطان المحمد السلطان، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض،المملكة العربية السعودية، 1999 ، ص224

[3] محمد أحمد العظمة يوسف عوض العادلي، **المحاسبة المالية**، المجلد الثاني، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1986 ، ص448.

[4] القرار العدد 19 ، مرجع سابق، المادة رقم 1.230 ، ص24

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من[1]:

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل،
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية،
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

الفرع الثاني: مفهوم قائمة التدفقات النقدية و قائمة تغيرات الأموال الخاصة

أولا :تعريف قائمة التدفقات النقدية

نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB (المعيار 95) بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية، وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من العام 1992 والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية[2].

والغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين و الدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، وتقرر هذه القائمة عمايلي .[3]

- الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة.
- لصفقاتها الاستثمارية .
- لصفقاتها التمويلية
- صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة.

أهمية قائمة التدفقات النقدية:

[1] فايز زهدي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، رسالة مقدمة بكلية التجارة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005 ، ص20 http://elibrary.iugaza.edu.ps/thesis.aspx?id=2814 (10:30-2011/10/2).

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 195.

[3] دونالدكيسو جيري و يجانت، مرجع سابق، ص 24.

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من حسابات النتائج والميزانية بصورة مختصرة جدا، إذ أن تلك القائمتين تعد على أساس الاستحقاق، ولكن لا تعرض أي من القائمتين السابقتين، منفردة أو مجمعة، الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة[1].

وتساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الاستثمارات، ومدى القدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية، وتساعد في تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية[2].

مكونات قائمة تدفقات الخزينة:

ينبغي على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة مبوبة إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها، حيث يوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة وأرصدة النقدية وما في حكمها[3] ، وفيما يلي تعريف لكل من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية.

3-1-الأنشطة التشغيلية :هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية وتنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمؤسسة، ولذلك فإنها تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، وتتضمن التدفقات التالية[4].

- المتحصلات من بيع السلع والخدمات، أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق القبض)، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي.

---

[1] فايز زهدي الشلتوني، مرجع سابق، ص 27.

[2] ريتشارد شرويدر و آخرون، تعريب خالد علي كاجيكي و آخرون، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 287.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الاداء و الاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 282.

[4] رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، ص 346.

- المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين(دائنون وأوراق دفع)، وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

الأنشطة الاستثمارية :وهي عبارة عن الأنشطة التي تتعلق باقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية، وتتضمن التدفقات التالية[1].

- المتحصلات والمدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية، غير المادية والأصول الأخرى طويلة الأجل.
- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى.
- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى.

3-3-الأنشطة التمويلية :عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة .وتتضمن التدفقات التالية[2].

- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى.
- المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المؤسسة.
- المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والرهونات والسلفيات الأخرى قصيرة وطويلة الأجل.

ومع مراعاة أن المعاملة الواحدة في بعض الحالات قد تتضمن تدفقات نقدية تمكن من تبويب كل منها تبويبا مختلفا فمثلا السداد النقدي لقرض ما يتضمن كل من فائدة القرض ومبلغ القرض الأصلي، أما فائدة القرض فتبوب على أنها نشاط تشغيلي في حين يتم تبويب القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي[3].

ثانيا: تعريف قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

هي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997.[4] وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال

---

[1] Brunot COLMANT et autres, comptabilité financière normes IAS/IFRS, Pearson éducation, Paris, France, 2008, p45.

[2] أحمد نور، المحاسبة المالية القياس و التقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، مصر،2003 ، ص 788.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 288.

[4] فايز زهدي الشلتوني، مرجع سابق، ص32.

الخاصة بأنها "تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية[1]".

2-أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

تنبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة[2].

الفرع الثالث :الملاحق

يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة .ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية[3]:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية،
- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة و قائمة تغيرات الأموال الخاصة،
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيريها،
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفية.

ولقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية، وهذه الجداول هي[4]:

-جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية.

-جدول الاهلاكات.

---

[1] القرار العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 1.250، ص26.

[2] فايز زهدي الشلتوني، مرجع سابق، ص 23.

[3] القرار العدد 19، مرجع سابق، ص 38.

[4] القرار العدد 19، مرجع سابق، ص 38.

-جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية.

-جدول المؤونات.

-جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة).

المبحث الثاني: المعايير المحاسبة الدولية IAS وإعداد التقارير المالية IFRS

تحظى معايير المحاسبة الدولية أهمية بالغة باعتبارها مرجعية أساسية لمواجهة متطلبات الممارسة المحاسبية، وتوفير الحلول

للمشكلات التي تواجه المحاسبين الذين يحرصون على مراعاة نصوصها عند أداء مهامهم، كما أن تحديد الجهة المسؤولةعن إصدارها لا يقل أهمية حتى تكون هذه المعايير مقبولة ومطبقة وبالتالي تحقق الأغراض المبررة لوجودها

المطلب الأول :مفهوم المعايير المحاسبة الدولية IAS

الفرع الأول :تعريف المعايير المحاسبة الدولية

إن المعايير المحاسبية الدولية هي مبادئ محاسبية أصبحت مقبولة على الصعيد العالمي. وهي تحسن وتنسق النظم والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بالطرق التي تعرض فيها منظمة ما كشوفها المالية. كما أنها توفر معيارا متماسكا بشأن إدراج المعلومات المالية في التقارير المالية القانونية. وإن مصداقية المعايير المحاسبية الدولية مضمونة نظرا لمستواها الرفيع والاعتراف الدولي بها والإجراءات الصارمة التي تتبع في إعدادها وشرحها. ولذا، فإن إمكانات مقارنة إعداد التقارير المالية وتوافقها وتحسينها باستمرار تعتبر من ضمن الدعامات الأساسية لهذه المعايير.

وفي السنوات الأخيرة، أحرز تقدم ملحوظ في تطوير المعايير المحاسبية الدولية ليبلغ ذروته بظهور معيارين اثنين معترف بهما دوليا وهما: المعيار المحاسبي الدولي/ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، الذي أعلنه المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، والمعيار الدولي لمحاسبة القطاع العام، الذي أعلنه الاتحاد الدولي للمحاسبين. وتركز المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام على القطاع العام والقطاع غير المدر للربح، وهي مستمدة ومماثلة للمعايير المحاسبية الدولية/ والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، رغم أن المعايير الدولية الجديدة لمحاسبة القطاع العام كانت قد صدرت بعد المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة.

ويمكن تعريف المعيار بأنها نماذج وإرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو

مراجعة الحسابات .وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة.

الفرع الثاني: أهمية وضع المعايير المحاسبية الدولية

تكمن أهمية وضع معايير محاسبية في ضمان تجانس وتوحيد المعلومات المحاسبية وإضفاء المصداقية عليها بغية تحكيم عادل بين مصالح فئات مختلفة والتي هي في الأساس غير متجانسة وذلك من خلال:

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة.
- توصيل نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية.
- تحديد الطريقة المناسبة للقياس.
- اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

ولذلك فإن غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي حتما إلى :

- استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة.
- اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمؤسسة.
- صعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين والمعنيين.

الفرع الثالث: أسباب ظهور معايير المحاسبة الدولية.

لقد بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة للعديد من الأسباب منها : تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية .

*تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية .

*تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة واحتمال تضاعفها في الفترات اللاحقة بين الدول .

*الحاجة إلى المعايير الدولية لتكون أساس يتم الاسترشاد بها في العمليات التجارية .

*مشكل العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات الدولية .

*ظهور المنظمات المحاسبية والدولية في عملية إشراكها في المحاسبة الدولية .

ولهذه الأسباب وغيرها بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية، و الحاجة إلى معايير محاسبية موحدة دوليا

الفرع الرابع :عرض المعايير المحاسبة الدولية IAS

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى غاية سنة 2009 واحد وأربعون (41)معيارا محاسبيا (IAS) وألغي منها اثني عشر معيارا (12)وظهرت معايير جديدة معوضه وعددها ثمانية (8) معايير إبلاغ مالي (IFRS) وكما أشرنا سابقا فقد تم إصدار (IFRS pour MPE) في 9 جويلية 2009 وهو خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك صدر (IFRS9) الذي يحل محل (IAS39).

والجدول التالي يوضح معايير المحاسبة الدولية:

1	عرض القوائم المالية	Presentation of Financial Statements
2	المخزون	Inventories
7	قائمة التدفقات النقدية	Cash Flow Statements
8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	Accounting Policies, Changes in accounting estimates and errors
10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	Sheet Date Events After the Balance
11	عقود الإنشاء	Construction Contracts
12	ضرائب الدخل	Income Taxes
14	التقارير المالية للقطاعات	Segment Reporting
16	الممتلكات والمصانع والمعدات	Property, Plant and Equipment

17	عقود الإيجار	Leases
18	الإيراد	Revenue
19	منافع الموظفين (التقاعد)	Employee Benefits
20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	Grants and Accounting for Government Government Assistance Disclosure of
21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	Foreign The Effects of Changes in Exchange Rates
23	تكاليف الاقتراض	Borrowing Costs
24	الافصاح عن الأطراف ذات العلاقة	Related Party Disclosures
26	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans
27	القوائم المالية الموحدة	Financial Consolidated and Separate Statements
28	المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة	Investments in Associates
29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	Financial Reporting in Hyperinflationary Economies
30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمنشآت المالية المشابهة	Statements Disclosures in the Financial Financial of Banks and Similar Institutions
31	الحصص في المشاريع المشتركة	Interests In Joint Ventures
32	الأدوات المالية : الإفصاح والعرض	Financial Instruments: Disclosure and Presentation
33	حصة السهم من الأرباح	Earnings Per Share

34	التقارير المالية المرحلية	Interim Financial Reporting
36	انخفاض قيمة الموجودات	Impairment of Assets
37	المخصصات , الالتزامات والموجودات الطارئة	and Provisions, Contingent Liabilities Contingent Assets
38	الموجودات غير الملموسة	Intangible Assets
39	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس	Financial Instruments: Recognition and Measurement
40	الاستثمارات العقارية	Investment Property
41	الزراعة	Agriculture

المصدر: شعيب شنوف، محاسبة **المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية،IAS/IFRS**الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود الجزائر، 2009ص169

المطلب الثاني :مفهوم معايير إعداد التقارير المالية IFRS

الفرع الاول : تعريف معايير إعداد التقارير المالية IFRS

منذ عام 1973 وحتى عام 2001 تولت لجنة معايير المحاسبة الدولية مسئولية وضع المعايير الدولية، وفى عام 2001تم استبدال لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وأصبح هو المسئول عن وضع المعايير الدولية وسميت المعايير الصادرة عنه" معايير التقارير المالية الدولية " (IFRS) لكل مهنة دستور يحكمها ويضبطها ويوجه ممارستها ويحدد معالجتها للأمور المتماثلة كي تكون هناك قاعدة موحدة

للمقارنة من قبل المهتمين بالمهنة، والمحاسبة من المهن العملية التي تكتسب أهميتها من الدور الهام للمعلومات في البيئة

الاقتصادية، لها دستورها العالمي الموحد الذي ينطلق من حرص العالمين فيها على إظهار الأرقام التي تعبر عن كم هائل من الأحداث والعمليات المالية بصدق ودقة وموثوقية، ويمكن أن تكون المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية شكلا من أشكال هذا الدستور، والتي تبنى مسؤولية إصدارها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)وتتضمن ما يلي :

- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRSs) والتي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) وقد صدر منها تسعة (9) معايير لغاية 1 جانفي 2010 وينصرف المعنى الضيق للمعايير الدولية (IFRS) الى هذه المعايير؛
- المعايير المحاسبة الدولية (IASs):وكانت تتولى إصدارها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) قبل الإصلاح الذي مسها في سنة 2001 م، حيث أصدرت اللجنة واحد وأربعون (41) معيارا نهاية عام 2000 م ثم تم دمج بعض هذه المعايير في معايير أخرى وألغي البعض منها، فانخفض عددها إلى تسعة وعشرون (29) معيارا ساري المفعول لغاية 01 جانفي 2010 م؛
- التفسيرات التي تصدر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) وقد صدر منها أربعة عشر (14) تفسيرا لغاية 1 جانفي 2010 م؛
- التفسيرات التي صدرت عن اللجنة الدائمة للتفسيرات(SIC) وقد صدر منها أربع وثلاثون (34) تفسيرا لغاية مارس2002

الفرع الثاني :عرض معايير التقارير المالية الدولية

ونعرض فيما يلي معايير التقارير المالية الدولية(IFRS):

1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى	First-time-adoption of international financial reporting standards
2	الدفع على أساس الأسهم	Share-based payment

3	اندماج الأعمال	Business combinations
4	عقود التأمين	Insurance contracts
5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة	None-current assets held for sale and discontinued operations
6	استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية	Explorations for and evaluation of mineral resources
7	الأدوات المالية ، الإفصاح	Financial instruments , disclosure

المصدر: نفس المرجع السابق 180

الفرع الثالث :مزايا وعقبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS

الم ا زيا والعقبات المرتبطة بمعايير التقارير المالية الدوليةIFRS

تعد تكنولوجيا المعلومات، وتطوير التعاون الاقتصادي الدولي وتلبية احتياجات الشركات المتعددة الجنسية، أحد أهم الدوافع وراء تبنى معايير التقارير المالية الدولية IFRS ، والتي تتمتع بمجموعة من المزايا تفي بتلك الدوافع، ومن تلك المزايا أنها تؤدى الى الاعتماد على مجموعة واحدة من معايير التقارير المالية المقبولة دوليا مقارنة بمعايير محلية متنوعة ومختلفة، مما يساعد على مواءمة المحاسبة التي يعد على اساسها التقارير، وبالتالي تعزيز موثوقية معلومات البيانات المالية مما يزيد من القدرة على فهمها، وقابليتها للمقارنة، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة تساعد على تحقق المنافسة العادلة، وتسريع كفاءة تشغيل السوق، ودفع النمو الاقتصادي إلى الأمام ، كل ذلك يساعد على حماية المستثمرين وزيادة الثقة في اسواق المال وانخفاض تكلفة راس المال للشركات بجانب زيادة التنافسية العالمية ومن ثم تحسين فعالية الاقتصاد وجذب مستثمرين دوليين وجعل التقارير المالية أكثر شفافية الامر الذى يتحقق معه زيادة جودة التقارير المالية من خلال مستويات الافصاح والشفافية المطلوبة فى التقارير المالية وهو الامر الذى ساعد على خفض مستوى ادارة الارباح الذى قد تسعى الادارة اليه من أجل تعظيم منافعها، وارتفاع درجة تماثل المعلومات والتحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، وكافة تلك العوامل تعد من المقاييس الهامة للحكم على جودة التقارير المالية، وبالتالي على جودة المعلومة المستخرجة من تلك القوائم من اجل زيادة المنافع للمستثمرين، وتحسين فعالية الاسواق المالية وكما تتمتع تلك المعايير بمجموعة

من الم ا زيا ، فأنها تتعرض لمجموعة من العقبات والصعوبات تتعلق تلك الصعوبات بمدى ملائمة البيئة الاقتصادية والنظم القانونية وفعالية الهيئات المهنية وجودة التعليم بصفة عامة والتعليم المحاسبي بصفة خاصة بجانب مشاكل اللغة ونقص المتخصصين والفنيين المؤهلين والمدربين على تنفيذ تلك المعايير وارتفاع تكلفة التطبيق، وتزداد حدة تلك الصعوبات في الدول النامية ،حيث يواجه تنفيذ المعايير في الدول النامية والناشئة إشكالية، نتيجة وجود اختلافات بين البلدان تنبع من تقاليد المحاسبة المختلفة بسبب بيئة أعمالهم حيث أن معظم الكيانات التجارية بها تتمثل في عدد قليل من الشركات الخاصة ذات المسؤولية المحدودة والباقي شركات مملوكة للحكومة ، بجانب عدم وجود موارد اقتصادية كافية، والموقع الجغرافي وغيرها من النواحي المحفوفة بالمخاطر، كل هذا يمثل بيئة غير مواتية لمعايير التقارير المالية مما يجعل من الصعب تنفيذ معايير IFRS ما لم يكن هناك تنسيق في النواحي السياسة ، والاقتصاد والقوانين في جميع أنحاء العالم، وتزداد تلك الصعوبات مع استمرار ضغوط العولمة والحاجة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي

المطلب الثالث :المعايير المتعلقة بالمعلومة المالية

المخزون IASO2: و يهدف الى عرض المعالجة المحاسبية للمخزون وفقا لمدخل التكلفة التاريخية، حيث يتطرق الى تحديد مبلغ تكلفة المخزون التي سيظهر بها في الميزانية، كما انه يعرض ارشادات عملية لتحديد التكلفة و صافي القيمة القابلة للتحقق، بالإضافة الى طرق تقويم المخزون و الافصاح عن اجمالي المخزون.

جدول تدفقات الخزينة (IASO7): يهتم هذا المعيار بقائمة التدفقات النقدية حيث

يحدد مفاهيم بعض المصطلحات المستخدمة كالنقدية ز النقدية المعادلة و التدفقات النقدية و الانشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية، و يعرض المعيار شكلا لهذه القائمة موزعة الى الانشطة الثلاث (تشغيلية، استثمارية، تمويلية) ،كما يحدد شروط عرض قائمة التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية، و التدفقات النقدية المرتبطة بالبنود غير العادية و تلك الناتجة عن الفوائد و أرباح الاسهم و عن ضرائب الدخل و غيرها.

- **نتائج تغيرات اخطاء السياسة المحاسبية IAS08**: يهتم هذا المعيار بعملية اختيار و تغيير السياسات المحاسبية و المعالجة المحاسبية و الافصاح عن التغيرات في السياسات و التقديرات المحاسبية، و تصحيح اخطاء الفترة السابقة، كما يعرض امثلة توضيحية لذلك.

- **الاحداث اللاحقة للميزانية العمومية IAS10**: يهدف هذا المعيار الى وصف متى يجب ان تعدل المؤسسة قوائمها المالية بالأحداث اللاحقة بعد تاريخ نشر القوائم ، و يعرض المعالجة المحاسبية للأحداث اللاحقة و مستوى الافصاح المطلوب فيها.
- **عقود الانشاء IAS11**: يوضح هذا المعيار المعالجة المحاسبية للإيرادات و التكاليف المتعلقة بعقود الانشاء حيث يعرف المعيار عقد الانشاء، و يحدد شروط الايراد و الاعتراف به، و كذلك قياس تكاليف العقد، و الاعتراف بالخسائر المتوقعة و التغيرات في التقديرات.
- **ضرائب الدخل (IAS 12)**: يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل التي تضم جميع الضرائب المحلية و الاجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة، كما يحدد تعريفات للربح المحاسبي و الربح الخاضع للضريبة و الدخل الضريبي و الضريبة الجارية.
- التقارير المالية عن القطاعات IAS14: يهدف هذا المعيار الى وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب كل قطاع.
- **الممتلكات و المباني و المعدات IAS16**: يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية للأصول المذكورة و الاعتراف بها، حيث يعرف هذه الاصول و ما يخصها كاهتلاكاتها و القيمة القابلة للاهتلاك، القيمة المتبقية و القيمة العادلة، كما يحدد المعيار عناصر تكلفة الاصل و النفقات اللاحقة المتعلقة به و إعادة تقييمه و اهتلاكه.
- **عقود الايجار IAS17**: يتضمن هذا المعيار تعريفا واضحا لعقود الايجار و انواعها ، كما يوضح شروط كل نوع و طرق التعامل معها و طرق عرضها في القوائم المالية لكل من المستأجرين و المؤجرين.
- **الايراد IAS18**: يعرف هذا المعيار الايراد و يهتم بقياسه من عمليات بيع البضائع و تأدية الخدمات و الايرادات الاخرى.
- **منافع الموظفين IAS19**: يهدف هذا المعيار الى بيان المحاسبة و الافصاح عن منافع الموظفين، كما يعرف عدة مصطلحات مثل: منافع الموظفين قصيرة الأجل و طويلة الاجل و غيرها.
- **الاعانات الحكومية IAS20**: و يعرف هذا المعيار المنح و المساعدات الحكومية بأشكالها المختلفة بالإضافة الى شروط الاعتراف و الافصاح لها.

- **أثار التغيرات في اسعار صرف العملات IAS21**: يطبق هذا المعيار على المعاملات الاجنبية، و في ترجمة القوائم المالية للعمليات الاجنبية، حيث ينص على شروط الاعتراف الاولى بفروقات الصرف، و تصنيف العمليات الاجنبية و التغيرات في اسعار الصرف و معالجتها.
- **تكاليف الاقتراضIAS23**: يهدف هذا المعيار الى عرض المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض، حيث يعترف بها على أنها مصروف ولكنه يسمح بمعالجة بديلة مسموح بها وهي رسملة تكاليف الاقتراض ولكن ضمن شروط.
- **الافصاح عن الاطراف ذات العلاقة IAS24**: يحدد هذا المعيار الطرف ذو العلاقة بانه إذا كان احد الأطراف قادر على التحكم بالطرف الأخر او ممارسة تأثير هام عليه في صنع قرارات مالية أو تشغيلية.
- **المحاسبة و التقرير عن برامج منافع التقاعد IAS26**: يهتم هذا المعيار ببرامج المساهمات المحددة و برامج المنافع المحددة و يعرض المعيار طريقة احتساب القيمة الحالية لمنافع التقاعد و شروط الافصاح.
- **القوائم المالية الموحدة IAS27**: يهتم هذا المعيار بعرض القوائم المالية الموحدة ويعرض اجراءات التوحيد والافصاح.

المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة IAS28: يعرف المعيار المؤسسة الزميلة بأنها مؤسسة يوجد قوائمها للمستثمر تاثير هام عليها و هي ليست تابعة او مشروع مشترك للمستثمر، و يعرض المعيار طرق الاعتراف بموجب طريقتي حقوق الملكية و التكلفة و تطبيقاتها.

- **التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع IAS29**: يطالب هذا المعيار المؤسسات التي تعد قوائمها بعملة اقتصاد مرتفع التضخم أن تعدل قوائمها باستخدام وحدة قياس جارية بتاريخ القوائم، ويحدد المعيار شروط تطبيق ذلك سواء في القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية أو على اساس التكلفة الجارية.
- **التقرير المالي عن الحصص في المشاريع المشتركة IAS31**: يهتم هذا المعيار بالمحاسبة عن الحصص في المشاريع المشتركة، و قد عرض اشكال المشاريع المشتركة، و عرف الترتيب التعاقدي و العمليات تحت السيطرة المشتركة و الأصول و الوحدات تحت السيطرة المشتركة و القوائم المالية الموحدة لها و المنفصلة.

- **حصة السهم من الأرباح IAS33**: يهدف هذا المعيار الى وضع المبادئ من اجل تحديد و عرض حصة السهم من ارباح مما يؤدي الى تحسين إمكانية المقارنة بين اداء المؤسسات أو بين الفترات المحاسبية، و هو يركز على حسابات حصة السهم من الارباح.
- **التقارير المالية المرحلية IAS34**: يهدف هذا المعيار الى بيان الحد الادنى من مضمون التقرير المالي المرحلي، و بيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة او المختصرة لفترة مرحلية تكون عادة أقل من سنة.
- **انخفاض قيمة الاصول IAS 36**: يعرض هذا المعيار المعالجة المحاسبية للانخفاض في قيمة الاصول و الافصاح عنها، حيث يطالب الاعتراف بالخسارة الناجمة عن الانخفاض في قيمة الاصول حيث لا يهتم تسجيل الاصول بما لا يزيد عن المبلغ القابل للاستيراد ،كما يعرض هذا المعيار مصادر المعلومات عن الانخفاض في القيمة و طرق قياس الانخفاض.
- **المخصصات و الخصوم الطارئة IAS37**: يهدف هذا المعيار الى ضمان تطبيق أسس و مقاييس الاعتراف المحاسبية على محصصات الاصول و الخصوم المحتملة.
- **الاصول غير الملموسة IAS38**: يعرض هذا المعيار المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة التي تتم معالجتها في معيار اخر، فهو ينص عن وجوب الاعتراف بالأصل غذ حقق الشروط الواردة ضمنه، و ينص ايضا على كيفية قياس المبلغ المسجل لهذه الاصول و كيفية الافصاح عنه.
- **الأدوات المالية: الافصاح و العرض IAS39**: يعرض هذا المعيار شروط معينة لعرض الادوات المالية في الميزانية و يحدد المعلومات الواجب الافصاح عنها، كما يتناول طرق عرض كل من الادوات المالية و الاصول المالية و حقوق الملكية، اضافة الى نسبة الفوائد و ارباح الاسهم و الخسائر و المكاسب.
- **الاستثمارات العقارية IAS40**: يهدف هذا المعيار الى بيان المعالجة المحاسبية للممتلكات الاستثمارية، و متطلبات الافصاح المتعلق بها من (اراضي و مباني) المحتفظ بها (من قبل مستأجر بعقد ايجار تمويلي)لاكتساب ايرادات إيجاريه أو من ارتفاع قيمتها الرأسمالية و ليس من استخدامها في الانتاج او البيع.
- **الزراعة IAS41**: يهدف الى بيان المعالجة المحاسبية و عرض البيانات المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي والافصاح المتعلق به.

***كما تتكون قائمة معايير الابلاغ المالي أو ما تسمى بالمعايير الدولية للتقارير المالية من تسعة معايير كالتالي:**

- المعيار (IFRS1) تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية لأول مرة: يتضمن هذا المعيار إعداد قوائم مالية بدون تحفظات تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية، فالمؤسسة التي تتبنى معايير التقارير لأول عليها ان تقوم بإعداد و نشر قوائم مالية منسجمة مع المعايير الدولية للتقارير المالية.
- المعيار (IFRS2) المدفوعات على اساس الاسهم: يتناول اصدار الاسهم او الحقوق على الأسهم، عوضا عن السلع او الخدمات و متطلبات الافصاح المحاسبي فيما يخصها.
- المعيار (IFRS3) اندماج الاعمال: لقد قام هذا المعيار بإلغاء المعيار IAS22، وهو يهدف الى تعزيز ملائمة و موثوقية و قابلية مقارنة المعلومات التي تقدمها المؤسسة في بياناتها المالية فيما يخص الاندماج.
- المعيار (IFRS4): عقود التامين: تناول عقود التامين و إعادة التامين دون الاصول الأخرى، و هو يهدف الى تحديد أساليب اعداد التقارير المالية لعقود التامين التي يتم إصدارها من اي مؤسسة .
- المعيار (IFRS5) الاصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع و العمليات المتوقعة: تناول الأصول غير المتداولة التي تمت حيازتها بعرض البيع.
- المعيار (IFRS6) الكشف عن المصادر المعدنية (الطبيعية) و تقييمها: تناول استكشاف و تقويم الأصول الخاصة بالنقط و الثروات المعدنية الاخرى.

المعيار (IFRS7) الادوات المالية: الافصاحات: يطالب هذا المعيار البنوك و المؤسسات المالية بتقديم مستوى ملائم من لا إفصاح لمستخدمي القوائم المالية، كعرض السياسات المحاسبية وتضمين افصاحات اضافية في ما يتعلق باستحقاقات الاصول و الخصوم و خسائر القروض و المخاطر البنكية العامة، الى غير ذلك.

- المعيار (IFRS8) القطاعات التشغيلية: يتناول لافصاحات التي تلزم بها المؤسسات الخاصة بالأشغال العمومية، و ذلك بعرض اسس قياس و عرض بياناتها المالية و كذا السياسات المحاسبية المطبقة.
- المعيار (IFRS9) الأدوات المالية: و قد حل محل المعيار المحاسبي الدولي IAS39و يهدف الى التحسين في فائدة المعلومات المالية المقدمة لمستخدميها، و سيكون ساري المفعول بداية من 01 جانفي 2015.

المبحث الثالث: الافصاح المحاسبي في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي scf

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ والاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتاج، ومن بين النتائج التي جاء بها النظام المحاسبي المالي هي تطوير طريقة عرض وإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية بشكل يسمح بتوفير معلومات موثوق منها وقابلة للمقارنة.

المطلب الأول: الافصاح في الميزانية و جدول حسابات النتائج

الفرع الاول: الإفصاح في الميزانية

1-المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية:

فرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية وهي:[1]

الأصول:

- التثبيتات غير المادية.
- التثبيتات المادية.
- الاهتلاكات.
- المساهمات.
- الأصول المالي.
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

الخصوم :

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.

[1] القرار العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 1.220، ص 23.

- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

بالإضافة إلى معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق:[1]

- وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات.
- حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة.
- مبالغ للدفع والاستلام.
- المؤسسة الأم.
- الفروع.
- المؤسسات المساهمة في المجتمع.
- جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين .....).
- في إطار مؤسسات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئة أسهم.
- عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كليا.
- القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية.
- تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية.
- عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة، فروعها والمؤسسات المشتركة.
- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع.
- حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.

مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية مجموع)، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام.

2- عرض الميزانية المحاسبية:

يتم تبويب حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاثة مجموعات رئيسية، حيث

[1] نفس المرجع، المادة رقم 3.220، ص-ص 23-24.

تصنف البنود المختلفة ضمن: الأصول، الخصوم والأموال الخاصة .ويتم تنظيم الأصول والخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية وعناصر غير جارية وفقا لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية ويتم ترتيبها وفقا للبنية الهيكلية التالية :

الجدول رقم (02-01): محتوى ميزانية الأصول السنة المالية المقفلة في N/12/31

الأصول المالية	Nإجمالي	Nإهتلاكات / أرصدة
الأصول المثبتة (غير الجارية)		
فارق الشراء (ou good will)	**207**	**2907 و 2807**
التثبيتات المعنوية	**20 (خارج 207)**	**280 (خارج 2807)** **290 خارج(2907)**
التثبيتات العينية	**21 و22 (خارج 229)**	**281و282و291و292**
التثبيتات الجاري إنجازها	**23**	**293**
التثبيتات المالية		
السندات الموضوعية موضع المعادلة – المؤسسات	**265**	
المشاركة		
المساهمات الأخرى الحسابات الدائنة الملحقة	**26 (خارج265و269)**	
السندات الأخرى المثبتة		
القروض الأصول المالية الأخرى غير الجارية	**271و272 و273** **274و275 و276**	
مجموع الأصول غير الجارية		
الأصول الجارية	**30 إلى 38**	**39**
المخزونات والمنتجات قيد الصنع		
الحسابات الدائنة – الاستخدامات المماثلة		
الزبائن	**41(خارج419)**	**491**
المدينون الآخرون	**409مدين(42و43و44(خارج444إلى448)** **45و46و486و489)**	**495و496**
الضرائب	**444و445و447**	
الأصول الأخرى الجارية	**مدين48**	

الموجودات وما يماثلها توظيفات وأصول مالية جارية أموال الخزينة	**50(خارج509)** **519وغيرها منالمدينين(51و52و53و54)**	**59**
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 25،19مارس2009،ص33.

الجدول رقم (02-02): محتوى ميزانية الخصوم السنة المالية المقفلة في N/12/31

الخصوم	N
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)	**101و108**
رأس المال غير المطلوب	**109**
العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة (1)	**104و106**
فارق إعادة التقييم	**105**
فارق المعادلة (1)	**107**
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)	**12**
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى. ترحيل من جديد	**11**
حصة الشركة المدمجة (1)	
حصة ذوي الأقلية (1)	
المجموع 1	
الخصوم غير الجارية	
القروض والديون المالية	**16و17**
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)	**134و155**
الديون الأخرى غير الجارية	**229**
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	**15(خارج155)و131و132**

مجموع الخصوم غير الجارية(2)	
الخصوم الجارية الموردون والحسابات الملحقة الضرائب الديون الأخرى	**40(خارج409)** **دائن444و445و447** **419و509دائن(42و43و44(خارج444إلى447** **(** **45و46و48)**
خزينة الخصوم	**519 وغيرها من الديون 51** **و52**
مجموع الخصوم الجارية	
المجموع العام للخصوم	

المصدر: الجريدة الرسمية، نفس العدد، ص34.

الفرع الثاني : حساب النتائج

وسوف نتطرق فيه هو الآخر المعلومات الدنيا وأخيرا طريقتي عرض هذه القائمة.

1- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في حسابات النتائج:

يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات والأعباء، ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كما يلي[1]:

- **المنتوجات** :تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم .كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.
- **الأعباء** :تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم .وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

وكما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي[2]:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية :الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال،
  - منتجات الأنشطة العادية،
  - المنتوجات المالية والأعباء المالية،
  - أعباء المستخدمين،
  - الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة،
  - المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية،
  - المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية،
  - نتيجة الأنشطة العادية،
  - العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)،

[1] المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق، المادتين رقم 25-26، ص13.

[2] القرار العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 2.230، ص 24.

- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع،
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

بالإضافة إلى المعلومات الأخرى المقدمة إما في حسابات النتائج، وإما في الملحق المكمل لحسابات النتائج[1]:

- تحليل منتجات الأنشطة العادية،
- مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة،

وللمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق .فتستعمل إذن زيادة على مدونة حساب الأعباء والمنتوجات حسب الطبيعة، مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجاتها.

2-عرض حسابات النتائج:

يمثل حسابات النتائج أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية، حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وصولا إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة (من ربح أو خسارة)، من خلال طرح مجموع الأعباء من مجموع المنتوجات، وهو ما يمكن أن نوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم : 02 منتوجات و أعباء حسابات النتائج.

المنتوجات	الأعباء
المنتوجات العملياتية	الأعباء العملياتية
المنتوجات المالية	الأعباء المالية
المنتوجات الاستثنائية	الأعباء الاستثنائية
مجموع المنتوجات	مجموع الأعباء

Source : Elie Cohen,analyse financière. E.d ECONOMICA, 6 éditions, Paris, France, 2006, p403.

[1] نفس المرجع، المادة 3.230، ص 25.

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب مواءمتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم، وهما:

- حسابات النتائج حسب الطبيعة،
- حسابات النتائج حسب الوظيفة.

6-1. حساب النتائج (حسب الطبيعة):

يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع،....)، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية :الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال (الملحق رقم 02). ومن أجل حساب النتيجة النهائية وفقا لهذه الطريقة، نحتاج إلى المرور عبر كل المراحل التالية:

2-1.1. النتيجة العملياتية:

وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة الأنشطة الجارية (الأساسية)، أي عمليات التموين، الإنتاج والبيع .وتمثل النتيجة العملياتية مؤشر للربح الاقتصادي، وهي تقيس الأداء الاقتصادي والتجاري للمؤسسة بمعزل عن السياسات المالية والضريبية وتوزيعات رأس المال .ويتم التوصل إلى النتيجة العملياتية عن طريق استبعاد (طرح) كافة الأعباء العملياتية، وإضافة المنتوجات العملياتية[1]. ونقدم شرحا مفصلا لكل من الأعباء والمنتوجات العملياتية في الجدول التالي:

الجدول رقم : 03 المنتوجات والأعباء العملياتية.

الأعباء العملياتية	المنتوجات العملياتية
مشتريات البضائع والمواد والتموينات الأخرى.	المبيعات من البضائع
تغيرات المخزون.	المبيعات من المنتجات المصنعة ومن الخدمات.
المشتريات المستهلكة	رقم الأعمال.
مشتريات أخرى وأعباء خارجية.	
	تغير المخزونات والمنتجات قيد الصنع
الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.	الإنتاج المثبت

[1] Elie Cohen,OP.Cit, p 404.

أعباء المستخدمين. المخصصات للاهتلاك والمؤونات. الأعباء العملياتية الأخرى.	إعانات الاستغلال استئناف على خسائر القيمة والمؤونات المنتجات العملياتية الأخرى
المجموع	المجموع
النتيجة العملياتية	

المصدر :من إعداد المترشح نقلا عن القرار العدد 19 ، مرجع سابق، ص30

ومن أجل حساب النتيجة العملياتية حسب هاته الطريقة، نقوم بحساب كل من إنتاج السنة المالية، استهلاك السنة المالية، القيمة المضافة و الفائض الإجمالي للاستغلال .وفيما يلي توضيح لكل العناصر السابقة:

- **إنتاج السنة المالية:** يخص المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو تحويل السلع والخدمات، ويمثل مجموع منتوجات جميع أصناف السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة .ويتضمن كل من مبيعات البضائع، المنتجات المصنعة، مبيعات الخدمات والمنتجات الملحقة، تغير المخزونات و المنتجات الجاري إنجازها، الإنتاج المثبت بالإضافة إلى إعانات الاستغلال [1].

- **استهلاك السنة المالية:** يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات، خدمات خارجية واستهلاكات أخرى بهدف ممارسة أنشطتها .

- **القيمة المضافة:** تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها .فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة و غيرها، وهي تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية، وتعتبر قياسا نقديا لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة[2].

- **الفائض الإجمالي للاستغلال** :يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال .وهو يمثل الفرق بين القيمة المضافة المنتجة من جهة، وأعباء العمال والضرائب والرسوم و التسديدات المماثلة (ما عدا الضريبة على الأرباح) من جهة أخرى .وبالتالي فهو لا يأخذ بعين الاعتبار

---

[1] Yves-Alain Ach Catherine Daniel**, FINANCE D'ENTREPRISE du diagnostic a la création de valeur** HACHETTE LIVRE, Paris, France, 2004, p 34.

[2] مبارك لسلوس، **التسيير المالي** .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ، ص27

القرارات المالية والسياسات الجبائية التي تتخذها المؤسسة، ويعتبر بذلك مؤشر دقيق يسمح بقياس أداء المؤسسة[1].

- **النتيجة العملياتية:** ويتم التوصل إليها بعد أن يعدل الفائض الإجمالي عن الاستغلال بالمنتجات والأعباء العملياتية الأخرى، وكذلك بمخصصات الاهتلاكات والمؤونات واسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات.

2-1.2.**النتيجة المالية:**

ويتم التوصل إليها وذلك من خلال طرح الأعباء المالية من المنتوجات المالية. و نقدم في الجدول التالي كلا من المنتوجات والأعباء المالية:

الجدول رقم : 04 المنتوجات والأعباء المالية

النواتج المالية	الأعباء المالية
منتوجات المساهمات.	
عائدات الأصول المالية.	أعباء الفوائد.
عائدات الحسابات الدائنة.	الخسائر عن الحسابات الدائنة المرتبطة بمساهمات.
فارق التقييم عن الأصول المالية-فوائض القيمة.	فارق التقييم عن أصول مالية-نواقص القيمة.
أرباح الصرف.	خسائر الصرف
الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية.	الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية.
المنتوجات المالية الأخرى.	الأعباء المالية الأخرى.
المجموع	المجموع
النتيجة المالية	

المصدر :من إعداد المترشح نقلا عن القرار 19 ، مرجع سابق، ص -ص 51-52

3.1.2.**النتيجة الجارية قبل الضرائب:**

ويتم الحصول على النتيجة الجارية قبل الضرائب انطلاقا من النتيجة العملياتية، وذلك بإضافة النتيجة المالية، ويمثل النتيجة " العادية " المحققة على إثر الأنشطة الجارية للمؤسسة[2].

---

[1] Christian Hoarau, **maitriser le diagnostic financier.** groupe revue fiduciaire, 2 édition, paris, 2001, p.p 83-84

[2] Christian Hoarau, OP.Cit., p85.

1.2. 4.النتيجة الاستثنائية:

النتيجة الاستثنائية هي الفرق الصافي للمنتجات والأعباء الاستثنائية .ويتم حسابها من خلال المنتجات والأعباء الناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة التميز عن النشاط العادي للمؤسسة وتمثل طابعا استثنائيا، مثل نزع الملكية، الكارثة الطبيعية وغير المتوقعة.

5.1.4.النتيجة الصافية للسنة المالية:

وتساوي الفرق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية .ويتم حساب النتيجة انطلاقا من النتيجة الجارية قبل الضرائب، إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة، وتضاف إليها النتيجة الاستثنائية .وتشكل النتيجة الصافية القياس المحاسبي للربح الموزع للمساهمين، وأن الجزء من الأرباح الموجه للاحتياطات يشكل تمويل ذاتي لنمو المؤسسة.

2.4.حسابات النتائج (حسب الوظائف):

ويقوم على مقاربة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، و هذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة و الأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية و الإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية[1] (الملحق رقم 03). ومن أجل إعداد هذه القائمة، فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع،....إلخ) إلى الأعباء حسب الوظيفة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم : 05 الانتقال من الأعباء حسب الطبيعة إلى الأعباء حسب الوظائف

عناصر الاستغلال	المبلغ				
		كلفة المبيعات (الإنتاج)	أعباء التوزيع (التسويق)	أعباء إدارية (الإدارة)	أعباء أخرى عملياتية
مشتريات البضائع. -تغيرات المخزون. مشتريات المواد الأولية والتموينات الأخرى -تغيرات المخزون. مشتريات أخرى وأعباء خارجية.					

[1] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص17

الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة. أعباء المستخدمين. المخصصات للاهتلاك والأرصدة. أعباء الاستغلال الأخرى.					
المجموع					

Source : **Ali Tadzait**, **OP**.**Cit**, **p90**.

وتختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية حساب النتيجة العملياتية، وتشترك معها في كيفية حساب كل من النتيجة المالية، النتيجة الجارية قبل الضرائب والنتيجة الاستثنائية. وعليه سوف نكتفي بتقديم كيفية حساب النتيجة العملياتية:

1.2.4 هامش الربح الإجمالي:

وهو البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسات وينتج عن طرح كلفة المبيعات من رقم الأعمال، وتحرص المؤسسات على الحصول على هامش ربح عال حتى تتمكن لاحقا من تغطية مصاريف تشغيلها [1].

هامش الربح الإجمالي=رقم الأعمال–تكلفة المبيعات.

- **رقم الأعمال:** الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة من عمليات البيع الناجمة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، وقد تكون هذه المبيعات نقدية أو آجلة، كما أن المقصود بالمبيعات هنا هي صافي المبيعات بعد استبعاد مردودات البيع ومبالغ الخصم المسموح به[2] .

رقم الأعمال =إيرادات المبيعات– (مردودات و مسموحات المبيعات +الخصم المسموح به).

- **كلفة المبيعات:** وهي تشكل الكلف التي تتحملها المؤسسة في سبيل توفير البضاعة المباعة للزبائن أو الخدمات المقدمة للعملاء[3]. وتحسب هذه الكلف في المؤسسة التجارية من خلال:

[1] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص31

[2] دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة** .دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007 ، ص79

[3] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 85

تكلفة المبيعات=صافي المشتريات+المصاريف المدفوعة على المشتريات+بضاعة أولالفترة – بضاعة آخر الفترة.

أما في المنشأة الصناعية فتحل كلفة البضاعة المصنعة محل المشتريات حيث تقوم المؤسسة بإنتاج السلعة وتصنيعها بدلا من شرائها.

كلفة البضاعة المباعة =بضاعة أول المدة (مواد خام+ مواد تحت التشغيل +بضاعة جاهزة)+ صافي مشتريات المواد الخام +أجور صناعية مباشرة +مصاريف صناعية مباشرة +مصاريف صناعية غير مباشرة – بضاعة آخر المدة (مواد خام +بضاعة تحت التشغيل +بضاعة جاهزة).

2.2.4.النتيجة العملياتية:

وهو يمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها الجاري (الأساسي). ويتم التوصل إليه بعد أن يعدل هامش الربح الإجمالي بالمنتوجات العملياتية الأخرى، واستبعاد كل من التكاليف التجارية، الأعباء الإدارية والأعباء العملياتية الأخرى[1] .

- **التكاليف التجارية:** فهي الأعباء الناتجة عن جهود المؤسسة المبذولة في بيع البضاعة، مثل: مصاريف الإعلان و الدعاية، رواتب رجال البيع وعمولاتهم والعينات المجانية ... إلخ.
- **الأعباء الإدارية:** فهي الأعباء التي أنفقتها المؤسسة على أنشطتها الإدارية العامة، وتشمل مصاريف التأمين، الإيجارات، رواتب الإدارة والموظفين واهتلاكات الأثاث والمباني المستخدمة في مكاتب المؤسسة[2].

النتيجة العملياتية = هامش الربح الاجمالي +المنتوجات العملياتية الأخرى – التكاليف التجارية –الأعباء الإدارية –الأعباء العملياتية الأخرى.

---

[1] http://www.acc4arab.com/acc//archive/index.php/t-2227.html(26/11/2011-11:30).

[2] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 33

المطلب الثاني :الافصاح في جدول التدفقات النقدية الخزينة

الفرع الاول: تعريف قائمة التدفقات النقدية:

نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB (المعيار 95) بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية، وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من العام 1992 والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية[1].

والغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين و الدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، وتقرر هذه القائمة عمايلي .[2]

- الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة.
- لصفقاتها الاستثمارية .
- لصفقاتها التمويلية
- صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة.

أهمية قائمة التدفقات النقدية:

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من حسابات النتائج والميزانية بصورة مختصرة جدا، إذ أن تلك القائمتين تعد على أساس الاستحقاق، ولكن لا تعرض أي من القائمتين السابقتين، منفردة أو مجمعة، الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة[3].

وتساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 195.

[2] دونالد كيسو جيري و يجانت، مرجع سابق، ص 24.

[3] فايز زهدي الشلتوني، مرجع سابق، ص 27.

الاستثمارات، ومدى القدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية، وتساعد في تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية[1].

3-مكونات قائمة تدفقات الخزينة:

ينبغي على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة مبوبة إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها، حيث يوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة وأرصدة النقدية وما في حكمها[2] ، وفيما يلي تعريف لكل من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية.

3-1-الأنشطة التشغيلية :هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية وتنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمؤسسة، ولذلك فإنها تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، وتتضمن التدفقات التالية[3].

- المتحصلات من بيع السلع والخدمات، أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق القبض)، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي.
- المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين(دائنون وأوراق دفع)، وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

الأنشطة الاستثمارية :وهي عبارة عن الأنشطة التي تتعلق باقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات

الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية، وتتضمن التدفقات التالية[4].

- المتحصلات والمدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية، غير المادية والأصول الأخرى طويلة الأجل.

---

[1] ريتشارد شرويدر و آخرون، تعريب خالد علي كاجيكي و آخرون، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 287.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الاداء و الاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 282.

[3] رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، ص 346.

[4] Brunot COLMANT et autres, comptabilité financière normes IAS/IFRS, Pearson éducation, Paris, France, 2008, p45.

- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى.
- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى.

3-3-الأنشطة التمويلية :عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة .وتتضمن التدفقات التالية[1].

- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى.
- المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المؤسسة.
- المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والرهونات والسلفيات الأخرى قصيرة وطويلة الأجل.

ومع مراعاة أن المعاملة الواحدة في بعض الحالات قد تتضمن تدفقات نقدية تمكن من تبويب كل منها تبويبا مختلفا فمثلا السداد النقدي لقرض ما يتضمن كل من فائدة القرض ومبلغ القرض الأصلي، أما فائدة القرض فتبوب على أنها نشاط تشغيلي في حين يتم تبويب القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي[2].

4-إعداد قائمة التدفقات النقدية:

قبل الحديث عن طرق الإعداد والخطوات الواجب إتباعها لإعداد قائمة التدفقات النقدية، لا بد من الإشارة إلى المعلومات والبيانات اللازم توافرها لإعداد هذه القائمة، وهي :ميزانيتين مقارنتين، حسابات النتائج للفترة المالية الحالية، ومعلومات إضافية معينة نستخرجها من الملحق .وتعد قائمة التدفقات النقدية بطريقتين : المباشرة وغير المباشرة، وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة، ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي، وتستخرج صافي التدفقات النقدية في هذا النشاط بشكل مختلف تحت كل من الطريقتين، بينما يكون الجزء الخاص بإيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية هو نفسه [3].ويسمح النظام المحاسبي المالي بإتباع أي طريقة ولكنه يشجع على إتباع الطريقة المباشرة، ونوضح فيما يلي خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية.

---

[1] أحمد نور، المحاسبة المالية القياس و التقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 788.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 288.

[3] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق ، ص 198.

- ✓ **الخطوة الأولى** :تحديد التغير في النقدية كفرق بين رصيد النقدية في أول الفترة وآخرها .وهذا إجراء بسيط يستنتج مباشرة من أرصدة النقدية في الميزانيتين.
- ✓ **الخطوة الثانية** :تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وهذا إجراء معقد يتطلب تحليل حسابات النتائج الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب أيضا مقارنة الميزانيتين وكذلك يتطلب بيانات عن عمليات منتقاة .وفي هذه الخطوة يمكن تطبيق الطريقة المباشرة أو غير المباشرة[1].

4-1- الطريقة المباشرة :ويطلق على هاته الطريقة أيضا طريقة حسابات النتائج حيث يتم بموجبها تحديد كل من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل، ويكون الفرق بينهما هو صافي التدفقات النقدية المرتبطة بذلك النشاط، ويتم الإفصاح إما من خلال[2].

- السجلات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة.
- عن طريق تعديل المبيعات، تكلفة المبيعات، وكذلك باقي بنود حسابات النتائج بمايلي:

➢ التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين الزبائن والدائنين من العمليات التشغيلية .

➢ البنود غير النقدية الأخرى مثل مصروفات الاهلاك، المؤونات، وخسائر القيمة .

➢ البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي مرتبط بالتدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية أو التمويلية .

4-2-الطريقة غير المباشرة :ويشار إليها بطريق التوفيق أو التسويات، حيث تبدأ بصافي نتيجة السنة المالية من واقع حسابات النتائج وتحوله إلى صافي تدفقات نقدية مرتبطة بأنشطة التشغيل، أي أن الطريقة غير المباشرة تنطوي على إجراء تعديلات أو تسويات على النتيجة الصافية بالنسبة للبنود التي أثرت على النتيجة الصافية ولكنها لم تؤثر على النقدية،

وتضم هذه البنود [3]:

- التغيرات خلال الفترة في المخزون والمدينين والدائنين من العمليات التشغيلية.
- البنود غير النقدية كاستهلاك الموجودات الثابتة، المخصصات، الضرائب المؤجلة، مكاسب.
- خسائر تحويل العملة غير المحققة، والأرباح غير الموزعة من مؤسسات زميلة أو حقوق أقلية.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 292.

[2] أمين السيد لطفي، مرجع سابق، ص 28.

[3] المعيار المحاسبي الدولي السابع، المادة رقم 20، ص 8 ص 9.

- باقي البنود التي تعتبر آثارها النقدية خاصة بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

✓ **الخطوة الثالثة:** تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وذلك عن طريق الإفصاح عن إجمالي المقبوضات والمدفوعات للبنود الرئيسية بطريقة منفصلة أي بإجمالي قيمتها ودون إجراء مقاصة بينهما[1].

✓ **الخطوة الرابعة:** يتم هنا جمع صافي التدفقات النقدية بين مختلف الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية)، وهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها .حيث يجمع الرصيد إلى النقدية وما يعادلها ليتطابق مع رصيد النقدية وما يعادلها في آخر المدة[2].

الجدول رقم (02-07): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من...إلى ...

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة لمتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات لمقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج لمدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة لمتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة لمتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
لمسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات ا لمالية			

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 295.

[2] Brunot COLMANT et autres, OP.Cit., P 56.

الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة صافي تدفقات أموال الخزينة ا لمتأتية من أنشطة الاستثمار (ب) تدفقات أموال الخزينة لمتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة و معادلا تها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر :الجريدة الرسمية، ص 35

الجدول رقم (02–08): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من.. إلى..

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N–1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
–الاهلاكات و الأرصدة			
تغير الضرائب المؤجلة			
تغير المخزونات			
–تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			

تغير الموردين و الديون الأخرى			
نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط(أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس ا المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر :الجريدة الرسمية، ص36

2-أنواع أنشطة التدفقات المالية التي يجب الإفصاح عنها في جدول تدفقات الخزينة:

حسب النظام المحاسبي المالي فجدول سيولة الخزينة قدم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشأها (مصدرها) و تتمثل في:

- التدفقات الّتي تولّدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات و غير ها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).

- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار(عمليات سحب أموال عن اقتناء، وتحصيل الأموال عن بيع أصول طويلة الأجل).
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).
- تدفقات الأموال المتأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدا وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل[1].

وباعتبار أن المؤسسة تقوم بثلاث أنواع من النشاطات :نشاطات العمليات، نشاطات الاستثمار و نشاطات التمويل، تقوم بتصنيف تدفقات كل نشاط على حدا.

5-1-تدفقات نشاطات العمليات: هي المقبوضات والمدفوعات الناتجة عن النشاط الرئيسي الّذي أنشأت من أجله المؤسسة، وكذلك المقبوضات والمدفوعات الأخرى غير المرتبطة بنشاطات الاستثمار ونشاطات التمو يل، إن تدفقات نشاطات العمليات تتطلب التفاصيل، عكس على ما هو عليه الحال بالنسبة لنشاطات الاستثمار و نشاطات التمويل، وهي تعرض بطرقتين[2]:

أ-الطريقة المباشرة (الطريقة الموصى بها):

هي الطريقة الّتي تلخص مختلف التدفقات الّتي تسهم في رصيد أموال الخزينة، وحسب النظام المحاسبي المالي فهي تتمثل في:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية(الزبائن،الموردون، الضرائب) قصد إبراز تدفق مالي صافي.
- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

ب-الطريقة غير المباشرة(الأكثر استعمالا):

تمثل هذه الطريقة في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ في الحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة(اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات تغير الموردين،...)
- التفاوتات أو التسويات(ضرائب مؤجلة).

---

[1] الجريدة الرسمية، مرجع سابق ذكره، ص ، 26.

[2] محمد بوتين، المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 80.

- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل(قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة)، وهذه التدفقات تقدم كلا على حدا[1].

5-2-تدفقات نشاطات الاستثمار :توافق تدفقات الاستثمار تدفقات أموال الخزينة المتولدة عن اقتناء التثبيتات أو التنازل عنها.

5-3-تدفقات نشاطات التمويل :تتمثل تدفقات التمويل في التدفقات الّتي تؤثر على رؤوس الأموال أو القروض وتتضمنّ عموما:

-القروض الجديدة والتسديدات (يجب أن تعرض كلا على حدا).

-زيادة رأس المال أو نقصه.

-دفعات حصص الأرباح (تقيد على هذا المستوى أو في التدفقات العملياتية)

يجب أن توافق جميع الأنواع الثلاثة للتدفقات تغير أموال الخزينة بين بداية السنة المالية و نهايتها .

المطلب الثالث: قائمة تغيرات الأموال الخاصة والملاحق

الفرع الأول :قائمة تغيرات الأموال الخاصة

1-تعريف قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

هي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997.[2] وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأنها "تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية[3]".

2-أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

تنبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح

[1] الجريدة الرسمية، مرجع سابق ذكره، ص 26.

[2] فايز زهدي الشلتوني، مرجع سابق، ص32.

[3] القرار العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 1.250، ص26.

المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة[1].

3.المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي[2]:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...).
- توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

4.إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

من أجل إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة) الملحق رقم (6 يجب التأكيد على نقطتين أساسيتين هما:

1.4.تتكون حسابات الأموال الخاصة من البنود الأساسية التالية:

-رأسمال المؤسسة،

-علاوة الإصدار،

-فارق التقييم،

-فارق إعادة التقييم،

-الاحتياطات والنتيجة.

2.4.تتمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة و تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيمايلي:

1.2.4.**التغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامة:**

[1] فايز زهدي الشلتوني، مرجع سابق، ص 23.

[2] القرار العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 1.250، ص26-27.

تقوم المؤسسات في بعض الأحيان بإجراء تغيير من طريقة محاسبية إلى أخرى مثل تغيير طريقة الاهتلاك أو تصحيح أخطاء في التقديرات المحاسبية و وفقا للنظام المحاسبي المالي فإن تغييرات الطرق المحاسبية تخص تغييرات المبادئ، والأسس، والاتفاقيات، والقواعد والممارسات الخصوصية التي تطبقها أي مؤسسة لإعداد وتقديم قوائمها المالية .ولا يعمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضا في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم القوائم المالية للمؤسسة المعنية[1].

ويتم تعديل أرصدة حسابات الأموال الخاصة في أول خطوة عند إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأثر التغيرات في السياسات المحاسبية.

2.2.4.مكاسب وخسائر إعادة تقييم التثبيتات:

الخطوة الثانية لإظهار المعاملات التي تؤثر على أرصدة الأموال الخاصة هي المكاسب أو الخسائر عن إعادة تقييم التثبيتات التي أشار إليها النظام المحاسبي المالي، والتي ترحل مباشرة إلى حسابات الأموال الخاصة (تحت العمود الخاص بإعادة التقييم)، ولا يتم إظهارها في حسابات النتائج[2].

3.2.4.النتيجة الصافية:

الخطوة الثالثة في بنود المعاملات التي تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة هي النتيجة الصافية لحسابات النتائج .وتكون موجبة إذا كان صافي ربح وسالبة إذا كانت خسارة.[3]

4.2.4.المعاملات مع الملاك والتحويلات بين حسابات الأموال الخاصة :وتشمل مايلي[4]:

-زيادة رأس المال: (من خلال إصدار أسهم جديدة) وقد تكون الزيادة بدون علاوة فتظهر تحت عمود رأس المال و قد تكون الزيادة بعلاوة إصدار فتظهر قيمة الزيادة تحت عمود رأس المال أما قيمة العلاوة فتظهر تحت عمود (علاوة إصدار)،

-الحصص المدفوعة :وتظهر بالسالب تحت عمود الاحتياطات والنتائج،

-الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج.

---

[1] القرار العدد 19، مرجع سابق، المادتين رقم 2.138-138، ص21.

[2] طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان نظرة حالية و مستقبلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 251.

[3] نفس المرجع، ص 254.

[4] .

ويعرض الشكل التوضيحي التالي المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة:

الشكل رقم 4: المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة.

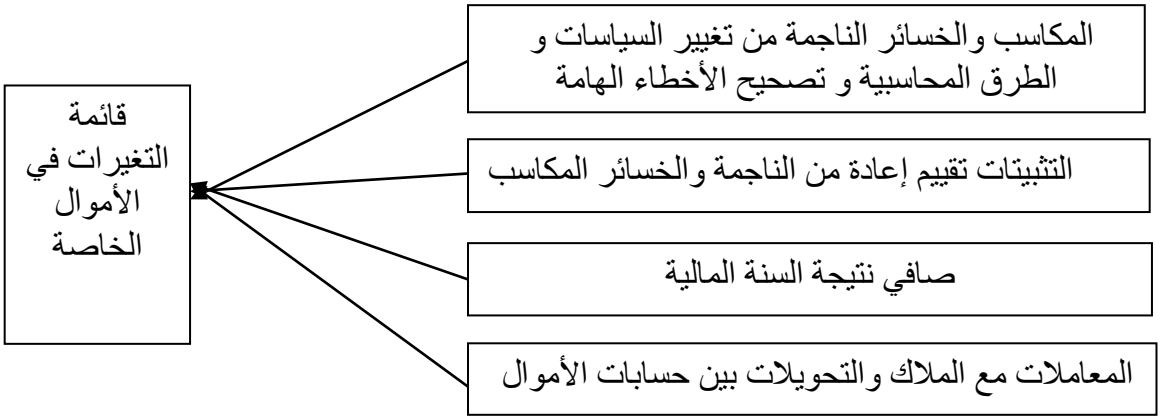

المصدر :طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية ، مرجع سابق، ص 250.

الفرع الثاني: الملاحق

يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة .ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية[1]:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية،
- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة و قائمة تغيرات الأموال الخاصة،
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيريها،

[1] القرار العدد 19، مرجع سابق، ص 38.

- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفية.

ولقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية، وهذه الجداول هي[1]:

-جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية.

-جدول الاهلاكات.

-جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية.

-جدول المؤونات.

-جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة).

-بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية.

1-طريقة عرض الملاحق:

يتم عادة عرض الإيضاحات حسب الترتيب التالي، مما يساعد المستخدمين في فهم البيانات المالية ومقارنتها مع بيانات المنشآت الأخرى:

-بيان بالامتثال لمعايير المحاسبية الدولية.

-معلومات مدعمة للبنود المعروضة في صلب كل كيان مالي في نفس الترتيب الذي عرض فيه كل بند وكل بيان مالي.

-بيان يوضح أسس القياس و السياسات المحاسبية المطبقة.

وإفصاحات أخرى تشمل:

-البنود الطارئة والالتزامات و الإفصاحات المالية الأخرى.

2- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في ملحق الكشوف المالية:

يشتمل الملحق على معلومات ذات أهمية بالغة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

-القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوفات المالية.

-مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية، حساب النتائج، جدول السيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

–المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، و لفروع أو الشركة املأ و كذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيريها.

–المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

و فعلا فان الملحق يجب أن لا يشتمل إلا على المعلومات الهامة، الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية و نتيجتها.

3–نماذج لجداول يمكن ايرادها في الملحق:

الجدول رقم (02–10): تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية

الفصول و الأقسام	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

الجدول رقم (02–11): جدول الاهتلاكات

الفصول و الأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات عناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
Good will تثبيتات معنوية تثبيتات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية					

المصدر: الجريدة الرسمية، ص 41.

الجدول رقم (02-12): جدول خسائر القيمة في التثبيتات و الأصول الأخرى غير الجارية

الفصول و الأقسام	ملاحظات	خسائر القيم المجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية
Good will تثبيتات معنوية تثبيتات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية					

الجدول رقم (02-13): جدول المؤونات

الفصول و الأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات خصوم مالية غير جارية. مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات للضرائب مؤونات للنزاعات					
المجموع					
مؤونات خصوم مالية جارية. مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة					

مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين مؤونات الضرائب					
المجموع					

المصدر: الجريدة الرسمية، ص 42.

الجدول رقم (02-13): كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية

الفصول و الأقسام	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و 5 أعوام على الأكثر	لأكثر من 5 أعوام	المجموع
الحسابات الدائنة القروض الزبائن الضرائب المدينون الآخرون					
المجموع					
الديون الاقتراضات ديون أخرى الموردون الضرائب الدائنون الآخرون					
المجموع					

المصدر: الجريدة الرسمية، ص 43.

المبحث الأول: التنظيم الإداري لمديرية الضرائب[1]

المطلب الأول: تعريف مديرية الضرائب

هي عبارة عن مؤسسة التي تسهر على تحصيل تعتبر مديرية الضرائب من أهم الهياكل المعتمدة على المستوى الداخلي في عملية التحصيل حيث نجد على المستوى الوطني، 54 مدرية ولائية، و ذلك بعد تقسيم ولاية الجزائر إلى 06 مديريات.

و صيانة مختلف الضرائب و الرسوم حيث أنها تعتبر كهمزة وصل و أداة وسطى بين الموطن و الدولة في مجال تحصيل الضرائب و تحتوي على ثلاث فروع:

الفرع الأول: أملاك الدولة

الفرع الثاني: الضرائب

الفرع الثالث: مسح الأراضي

و تتكون دار المالية من أربعة طوابق:

الطابق الأول:

و يضم المديرية الفرعية للمنازعات الجبائية و بدورها تتضمن ثلاث مكاتب لها منها و هي:

أ. مكتب المنازعات الجبائية

ب. مكتب المنازعات الإدارية

ت. مكتب التبليغ و التنفيذ

الطابق الثاني:

و يتضمن مديريتين و هما:

المديرية الأولى: و هي الفرعية للتحصيل تتضمن ثلاث مكاتب:

[1] وثائق المؤسسة

أ. مكتب التحصيل

ب. مكتب التصفيات

ت. مكتب البلديات

المديرية الثانية: و هي المديرية الفرعية للعمليات الجبائية و تتضمن ثلاث مكاتب:

أ. مكتب الجداول

ب. مكتب الاحصائيات

ت. مكتب التنظيم و النشاط و العلاقات العمومية

الطابق الثالث:

و يتضمن المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية حيث تحتوي هذه الأخيرة على ثلاث مكاتب:

أ. مكتب البحث و الاعلام الآلي

ب. مكتب البطاقات و التحريات الجبائية

ت. مكتب التحقيقات الجبائية

الطابق الرابع:

و يحتوي مكتب المدير العام للضرائب لولاية مستغانم إلى جانب المديرية الفرعية للوسائل التي تتكون من أربعة مكاتب:

أ. مكتب الموظفين و التكوين

ب. مكتب الميزانية

ت. مكتب الوسائل

ث. مكتب الأرشيف

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب

من خلال الشكل نلاحظ أن المديرية الولائية للضرائب تتفرع إلى مديريات فرعية، و كل مديرية فرعية تتكون من ثلاث مكاتب و يمكن توضيح مهامها كمايلي:

1) المديرية الفرعية للرقابة الجبائية: تتكون من ثلاث مكاتب:

أ. مكتب البحث عن المعلومات الجبائية: يقوم بما يلي:

- اعداد بطاقات خاصة بالجماعات المحلية و المؤسسات
- برمجة التدخلات التي ستجري من طرف اللجان
- تقسيم أنشطة مكتب مفتشات في هذا المجال و تقديم الاقتراحات التي من شأنها تحسين طرق البحث عن المادة الخاضعة للضريبة.

ب. مكتب التحقيقات و مراقبة التسيير: و يقوم بالوظائف التالية:

- احداث و تسيير البطاقات الخاصة بالمؤسسات و الأشخاص الطبيعيين.
- برمجة و مراقبة فرق التحقيق و السهر عند إجراء هذه الفرق بتدخلاتها على احترام التشريع و حقوق المكلفين بالضريبة.

ت. مكتب البطاقات و المقارنة: و يقوم بالمهامات التالية:

- تسيير البطاقات و مساعدة مفتشات الضرائب
- حفظ العقود بجميع أنواعها الخاضعة بإجراءات التحصيل
- استقبال المعلومات المنصوص عليها من طرف المكتب و المصالح المكلفة بالبحث
- تنظيم استغلال جداول الزبائن و سندات التسليم و الوثائق الأخرى
- تقديم كل الاقتراحات الالزامية إلى تحسين حفظ المعلومات و استغلالها

2) المديرية الفرعية للتحصيل تتكون من:

أ. مكتب مراقبة التحصيل:

- مراقبة وضعية تحصيل الموارد الجبائية للضرائب و الغرامات و العقوبات المالية
- متابعة الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة و فحص وضعية المكلفين بالضريبة المتأخرين في دفع مستحقاتهم الجبائية

ب. مكتب التصفية يقوم بالوظائف التالية:

- مراقبة عملية التكفل لسندات التحصيل و سندات الارادات المتعلقة بالديون أو محاصيل غير جبائية
- مراقبة محاضر الجرد المالي المعدة من طرف تحصيل أو محصلي الضرائب عند إقفال السنوي للحسابات

ت. مكتب التسيير المالي للبلديات و المؤسسات العمومية: يقوم بـ:

- مراقبة الميزانيات الأولية و الاضافية و الترخيص بفتح الاعتمادات المخصصة للبلديات و المؤسسات العمومية

3) المديرية الفرعية للمنازعات : تتكون من:

أ. مكتب المنازعات الإدارية و القضائية:

- تلقى الطعون المشكلة ضد قرارات المديرية الولائية في مجال المنازعات و عرضها على لجنة المنازعات المختصة.

- تأسيس الطعون الخاصة بالاستئناف أمام الهيئة القضائية المختصة ضد القرارات و الأحكام التي ليست في مصالح الإدارة الجبائية الصادرة عن الفرق الادارية و محاكم الادارية التي تفصل في المسائي الجبائية.

ب. مكتب المنازعات الجبائية:

- تلقى الدراسات و البحث في الطلبيات الإلزامية للإعفاء أو التخفيض في الضرائب التي سلمت وعائها مفتشات الضرائب عند التحقيق أو محاسبة الأسعار و تقويمات التسجيل.
- تلقى الدراسات و البحث في الطلبيات الزامية إلى استعادة الضرائب أو رسوم الحقوق المدفوعة نقدا سواء كان على أثر تصريح أو دفع مسبق أو اقتطاع من المصدر.

ت. مكتب التبليغات و الاوامر:

- تبليغ المكلفين بالضرائب و المصالح المعنية بالقرارات الصادرة عن المدير الولائي في مجال المنازعات وكذا القرارات الصادرة في مجال الطعن.
- مراقبة و تأشير شهادات الإلغاء و التخفيض التي تسلمها مفتشات الضرائب في مجال الرسوم على رقم الأعمال و الضرائب الغير مباشرة.
- اعداد و تبليغ جدول الاحصائيات الدورية المتعلقة بمعالجة قضايا المنازعات إلى مكاتب المعنية.

4) المديرية الفرعية للعمليات الجبائية: تتكون من:

أ. مكتب الإعلام و التنظيم:

- توزيع التعليمات و المناشر المذكورة الواردة من الإدارة المركزية و المديريات الجهوية و المتعلقة بتطبيق التشريع.

- متابعة و مراقبة تنفيذ و انجاز برنامج عمل مفتشات الوعاء فيها يخص الرقابة المعمقة للملفات الجبائية و الاحصاء الدوري.
- استقبال و اعلام و توجيه الجمهور و إعطاء المعلومات الخاصة بالتشريع و التنظيم الجبائي للمكلفين بالضريبة.

ب. مكتب الاحصاء:

- اعداد و ابلاغ الجماعات المحلية و الهيئات المعنية بالمعلومات الجبائية الضرورية لتحضير ميزانيتها.
- استلام المعلومات الاحصائية الدورية المتعلقة بالفاء و التحصيل المقدمة من طرف الهياكل الأخرى للمدرية الجهوية.

ت. مكتب الدارات و المصفوفات يكلف هذا المكتب بمايلي:

- المحافظة على دفاتر مسح الراضي
- استلام و ترتيب الجداول العامة
- اعداد و تسليم النسخ الثانية من الانذارات

5) المدرية الفرعية للوسائل و المستخدمين: و تتكون من:

أ. مكتب المستخدمين: يقوم بالمهام التالية:

- تسيير الموظفين و متابعة مهنهم
- تنظيم و استدعاء الاجتماعات و تولي أمانة اللجان المتساوية الأعضاء الخاصة بالموظفين
- المساهمة في تنظيم الشؤون الخاصة بضبط تعداد الموظفين التي يتم اتخاذها بالتنسيق مع الهياكل المعنية بالمديريات الجهوية

ب. مكتب الميزانية:

- القيام بعمليات التنظيم و تصفية الأمر بصرف التفقات الخاصة مديرية الضرائب
- تقسيم احتياجات مصالح المديرية الولائية للضرائب فيما يخص اعتمادات الميزانية و اعداد تقرير شامل حول استهلاك الاعتمادات

ت. مكتب الوسائل يقوم بمايلي:

- المساهمة في عملية ضبط و تحسين المطبوعات
- تنظيم و تمويل و تسيير مخزون المطبوعات
- المساهمة في تنفيذ التدابير المختلفة لضمان أمن الموظفين و الهياكل و العتاد و التجهيزات و إعادة تقرير دوري في هذا الشأن

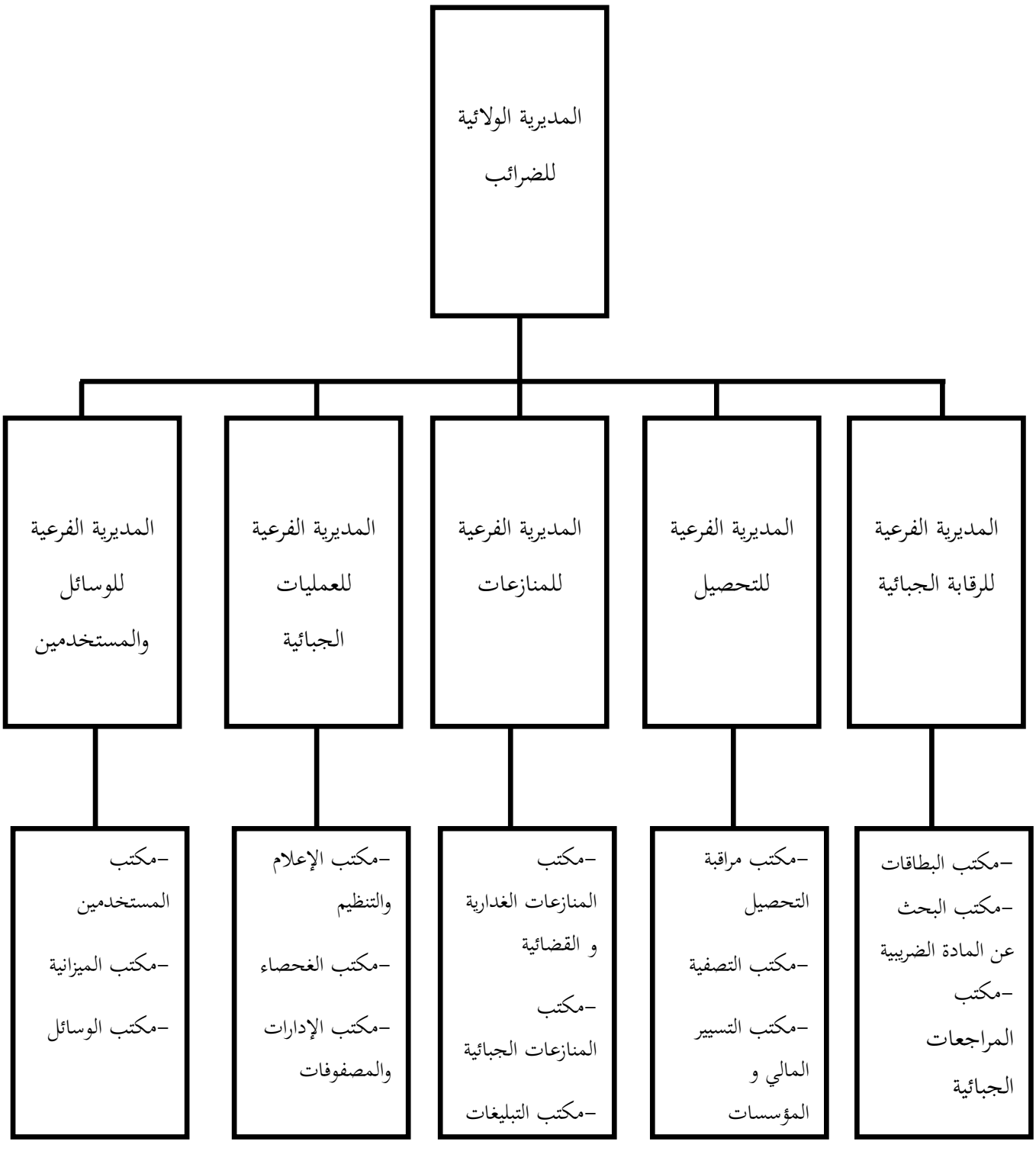
المديرية الولائية للضرائب
المديرية الفرعية للرقابة الجبائية
المديرية الفرعية للتحصيل
المديرية الفرعية للمنازعات
المديرية الفرعية للعمليات الجبائية
المديرية الفرعية للوسائل والمستخدمين
-مكتب البطاقات
-مكتب البحث عن المادة الضريبية
-مكتب المراجعات الجبائية
-مكتب مراقبة التحصيل
-مكتب التصفية
-مكتب التسيير المالي و المؤسسات
-مكتب المنازعات الغدارية و القضائية
-مكتب المنازعات الجبائية
-مكتب التبليغات
-مكتب الإعلام والتنظيم
-مكتب الغحصاء
-مكتب الإدارات والمصفوفات
-مكتب المستخدمين
-مكتب الميزانية
-مكتب الوسائل

المبحث الثاني :الإفصاح في القوائم المالية لمديرية الضرائب

تعتبر القوائم المالية ملخص العمليات المحاسبية التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة، حيث تسمح بإعطاء الصورة المعبر لأداء المؤسسة، الوضعية المالية، تدفقات الخزينة خاصة إذا كانت هذه القوائم تتميز بالشفافية والمصداقية، وفيما يلي سنعرض القوائم المالية لمديرية الضرائب للسنة المالية 2013 مقارنة بسنة 2012 .

المطلب الأول :عرض الميزانية

من خلال هذا المطلب سنحاول عرض ميزانية لمديرية الضرائب مع القيام بمقارنتها مع متطلبات الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، وتظهر ميزانية الوحدة لسنة 2013 كما يلي:

الجدول رقم (13): قائمة الميزانية لمديرية الضرائب

الأصول **الوحدة: دج**

الأصول	ملاحظة	اجمالي 2013	اهتلاك مؤونة 2013	صافي 2013	صافي 2012
الأصول غير الجارية					
فارق الشراء					
الأصول المعنوية		4440808.14			
الأصول العينية	01				
الأراضي		696807300.00			
المباني		623028196.33			
الأصول العينية الأخرى		748602075.02			
الأصول الجاري إنجازها		731249.37			
الأصول المالية	02				
القروض و الأصول المالية		10000.00			
الأخرى غير الجارية		153667928.23			
الضرائب المؤجلة أصول		2227287557.09			
مجموع الأصول غير					
الجارية الأصول الجارية	03	1793210528.26			
المخزونات والمنتجات					
قيد الصنع	04	1464715323.58			
الحسابات الدائنة		23069040.87			
الاستخدامات المماثلة		4773436.12			
الزبائن					

المدينون الآخرون الضرائب الأصول الأخرى الجارية الموجودات وما يماثلها توظيفات وأصول مالية جارية أموال الخزينة	05		16636764.43 3302405093.26		
مجموع الأصول الجارية		1931161685.81	5529692650.35	3598560964.54	2506914556.72

المصدر: من إعداد الطالبة

الخصوم **الوحدة: 1 دج**

الخصوم	الملاحظة	2013	2012
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر رأس المال غير المطلوب العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) فارق إعادة التقييم النتيجة الصافية مرحل من جديد حصة الشركة المدمجة المجموع 1 الخصوم غير الجارية القروض والديون المالية الضرائب المؤجلة خصوم الديون الأخرى غير الجارية المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا مجموع الخصوم غير الجارية 2 الخصوم الجارية الموردون والحسابات الملحقة الضرائب الديون الأخرى			

خزينة الخصوم مجموع الخصوم الجارية 3			
المجموع العام للخصوم			

المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ أنّ ميزانية المؤسسة تتوافق من حيث الشكل مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، حيث أنّ عرضها تم في شكل جدول يضم دورتين 2012 و 2013 مع الفصل بين الأصول والخصوم وقد تضمنت كذلك عمودا خاصا بالإهتلاكات والمؤونات، وهي تحتوي على الحد الأدنى من العناصر الواجب عرضها ضمن محتوياتها، حيث تشمل الأصول المعنوية، الأصول العينية، الأصول المالية، الضرائب المؤجلة أصول، المخزونات، الزبائن والنقديات وما يعادلها، ويحتوي جانب الخصوم على الأموال الخاصة التي تشمل النتيجة المحققة خلال الدورة، مرحل من جديد، الارتباط بين الوحدات، القروض، الضرائب المؤجلة خصوم، الضرائب ، المؤونات والخصوم المماثلة وغيرها من العناصر.

كما نلاحظ أنّ الأصول في الميزانية مرتبة حسب درجة سيولتها من الأقل سيولة إلى الأكثر سيولة، وفيما يخص جانب الخصوم فان ترتيب عناصر كان وفقا لمبدأ الاستحقاق حيث نلاحظ ان الأموال الخاصة والقروض والتي تعتبر مدة استحقاقها طويلة في أعلى الميزانية بينما الموردون والقروض الجارية الأخرى في أسفل الميزانية.

بالإضافة إلى استعمال مبدأ السيولة في ترتيب عناصر الميزانية تم استعمال مبدأ السنوية في التفرقة بين عناصرها، حيث تضم الميزانية الأصول غير الجارية والأصول الجارية وفي جانب الخصوم تقسم إلى أموال خاصة، خصوم غير جارية وخصوم جارية، كما تم عرض هذه العناصر بالعملة الوطنية بقيمة إجمالية . 2506914556.72دينار جزائري سنة 2012 و 3598530964.54 دينار جزائري سنة 2013.

الفرع الثاني :الإفصاح في الميزانية العامة لمديرية الضرائب

إن الهيكل العام لميزانية مديرية الضرائب قد عرض كما هو مطلوب في النظام المحاسبي المالي، ويتألف من جانبين أحدهما يمثل الأصول أما الجانب الآخر فيمثل الخصوم، وبالتالي فقراءة الميزانية تعطي فكرة أولية واضحة عن التزامات المؤسسة ومصادر تمويلها المؤسسة ، وقد ظهرت الميزانية العامة للشركة الأم من بين القوائم المالية المنشورة للسنة المقفلة في 31ديسمبر 2014 ، كما هو موضح في الجدولين رقم (3-2) الذي يعرض ميزانية الأصول للشركة والجدول رقم (3-3) الذي يعرض ميزانية الخصوم.

1-الإفصاح في ميزانية المؤسسة – جانب الأصول:

من خلال ميزانية الأم المقفلة في 31 ديسمبر 2014 ، ظهر مجموع أصول المؤسسة يقدر ب 26946233دج مقابل 33018952 دج أي أن هناك تدهور لقيمة الأصول.

وبتوزيع عناصر الأصول مقارنة بالمجموع الإجمالي للميزانية يكون لدينا الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): الميزانية المختصرة "أصول"

البيان	الخصوم		المعدل
	2013	2014	
التثبيتات	16609972	16485228	%-0.7
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	3253796	2477157	%-23
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	1067179	564665	%429
الموجودات و ما شابهها	12088005	2337183	%-80
المجموع	33018952	26946233	%325.3

المصدر :من إعداد الطالبة

يتكون هذا الجدول من نسبة التثبيتات، المخزونات ومنتجات فيد التنفيذ، حسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة والموجودات وما شابهها خلال سنتي 2013 و 2014 ، باعتبار أن النظام المحاسبي المالي قد طبق في المؤسسة خلال سنة 2010.

- **التثبيتات** :إذ أن التثبيتات تصنف ضمن الأصول غير الجارية وتتكون أساسا من عناصر مادية، معنوية ومالية، قد ظهرت قد ظهرت التثبيتات في الميزانية العامة بتاريخ 31 ديسمبر 2014 بمبلغ إجمالي يقدر ب 16485228 دج، وبمقارنة المبلغ الصافي لهذه السنة مع السنة الماضية نجد أن هناك انخفاض يقدر ب0.7 %.
- **مخزونات و منتجات قيد التنفيذ** :أن هذا الأصل يبرز مبلغ إجمالي يقدر ب 2477157 دج، وبالمقارنة مع السنة ؛ الماضية نلاحظ أن هناك انخفاض يقدر ب23.86% .
- **حسابات دائنة واستخدامات مماثلة** :إذ بلغ الرصيد الإجمالي لهذه الحسابات في 31 ديسمبر 2014ما قيمته ؛ 5646665دج، وبالمقارنة مع السنة الماضية نلاحظ أن هناك ارتفاع ب 429%.
- **الموجودات وما شابهها** :ظهرت موجودات المؤسسة برصيد إجمالي يقدر ب 2337183 دج وقد انخفضت قيمتها بنسبة 80% مقارنة بسنة2013 .

2-الإفصاح في الميزانية "جانب الخصوم":

أما في جانب الخصوم فمن خلال ميزانية المؤسسة الإحسان المقفلة في 31 ديسمبر 2014 ، يظهر أن مجموع الخصوم يقدر ب 26946233 دج، أي أن هناك انخفاض ب 18.39%، ويتوزع عناصر الخصوم مقارنة بالمجموع الإجمالي للميزانية يكون لدينا النسب التالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (3-5): الميزانية المختصرة "خصوم"

البيان	الخصوم		المعدل
	2013	2014	
أموال خاصة	-8760210	-5680450	%-35.15
خصوم غير جارية	22278000	/	/
خصوم جارية	19501162	32626683	%67.30
المجموع	33018952	26946233	%32.15

المصدر :من إعداد الطالبة

يتكون هذا الجدول من نسبة الأموال الخاصة، خصوم غير جارية وخصوم جارية خلال سنتي2013 و2014 نجد أن:

- **الأموال الخاصة** :إن الأموال الخاصة تصنف ضمن خصوم المؤسسة وتوضع في أعلى الميزانية "جهة الخصوم" وقد ظهرت هذه الأخيرة في الميزانية العامة للمؤسسة بتاريخ 2014/12/31 بمبلغ إجمالي يقدر ب 5680450 دج حيث شهدت انخفاضا ب35- % ، على الرغم من زيادة النتيجة الصافية ب164- %، هذا يعود إلى أن قيمة رؤوس الأموال الخاصة الأخرى سالبة ب -8860210.
- **الخصوم غير الجارية** :لا يوجد أي خصم غير جاري لسنة 2014 أي لا يوجد أي ديون أو ضرائب ولا مؤونات إنما توجد فقط ضرائب مؤجلة لسنة 2013 ب قيمة 22278000 دج.
- **الخصوم الجارية** :سجلت الخصوم الجارية ارتفاعا حيث كانت قيمتها في 2014 ب 32626683دج أي زيادة ب67% ، ويعود ذلك إلى زيادة كل من موردون وحسابات ملحقة دائنة حيث تقدر قيمتها ب 10507577 دج أي ،زيادة ب678% وزيادة الضرائب حيث أن قيمتها قدرت ب 255185دج في 2014 ، أي زيادة ب213% وزيادة الديون الأخرى ب20% .

منه يمكن القول أن مديرية الضرائب تعتمد كثيرا على الديون قصيرة الأجل لأن قيمتها ارتفعت مقارنة بالأموال الخاصة وانعدام الديون طويلة الأجل لسنة2014 .

الفرع الثالث :دراسة التوازنات المالية المتعلقة بالميزانية وحساب أهم النسب المالية

بما أن الإفصاح المحاسبي يعتبر جوهر التحليل المالي، فمن الضروري للمتعامل مع القوائم المالية المفصح عنها خاصة المستثمر أن يتعرف على نسب التوازنات المالية وعلى النسب المالية، ولهذا لأخذ فكرة عن الوضعية المالية لمديرية الضرائب.

وهنا نقوم بحساب بعض التوازنات المالية ولبعض النسب المالية لهذه المؤسسة:

- **رأس المال العامل:**

يمكن حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية كما يتم حسابه من أسفلها كما يلي:

- **من أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل = (أموال خاصة + الخصوم غير جارية) – الأصول غير الجارية

البيان	2013	2014
الأموال خاصة + الخصوم غير الجارية	13517790	-5680450
الأصول غير جارية	16609972	16485228
رأس المال العامل	-3092182	-22165678

نلاحظ أن رأس المال العامل سالب خلال سنتي 2013 و 2014 ، هذا يعني أو مديرية الضرائب لم تتمكن من تغطية أصولها الجارية بأموالها الدائمة أي أن هناك عجز في السيولة على المدى القصيرة بالتالي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل.

كما نلاحظ أن رأس المال العامل يسجل انخفاض من سنة لأخرى بمقدار 19073796 – مقارنة بسنة 2014.

- **من أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل :الأصول جارية – الخصوم جارية

البيان	2013	2014
الأصول الجارية	16408980	10461005
الخصوم الجارية	19501162	32626683
رأس المال العامل	-3092182	-22165678

- **رأس المال العامل الخاص:**

تتم عملية حساب رأس المال العامل الخاص من خلال العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول غير الجارية

البيان	2013	2014
الأموال الخاصة	-8760210	-5680450
الأصول غير الجارية الجارية	16609972	16485228
رأس المال العامل الخاص	-25370182	-22165678

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سالب خلال سنتي2014/2013 وهذا ما يؤكد عدم الاستقلالية المالية لمديرية الضرائب، حيث أنها غير قادرة على تمويل استثمارها بأموالها الخاصة ودون اللجوء إلى التدين والاقتراض.

- **احتياجات رأس المال العامل:**

تقوم المؤسسة بحساب احتياجات رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة (الأصول الجارية – خزينة الأصول) – موارد الدورة (الخصوم الجارية – خزينة الخصوم)

البيان	2013	2014
احتياجات الدورة	4320975	8123822
موارد الدورة	19501162	32626683
احتياجات رأس المال العامل	-15180187	-24502861

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالب لسنتي 2013 و 2014 ، وهذا يعني أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل، وهذا راجع إلى ضعف النشاط.

- **الخزينة:**

تتم عملية حساب الخزينة من خلال العلاقتين التاليتين:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل
أو :خزينة الأصول – خزينة الخصوم

البيان	2013	2014

رأس المال العامل	-3092182	-22165678
احتياجات رأس المال العامل	-15180187	-24502861
الخزينة	12088005	2337183

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال هاتين السنتين، وهي في تناقص مستمر لأن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، أي هناك فائض وهذا غير مقبول لأنها تعتبر من الناحية المردودية أموال مجمدة، أي هناك سوء في تسيير الخزينة.

حساب النسب المالية:

البيان	2013	2014
نسب التمويل الدائم = الأموال الدائمة (الخصوم غير الجارية+ الأموال الخاصة) / الأصول الثابتة	0.81	-0.34
نسبة الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة/مجموع الخصوم	-0.26	0.22

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم لسنة 2013 موجبة ومرتفعة أي أن المؤسسة تمول جزء كبير من أصولها غير الجارية بالأموال الدائمة عكس نسبة 2014 والتي هي نسبة سالبة.

أما بالنسبة لنسبة الاستقلالية المالية فهي أقل من الواحد لكلتا السنتين هذا يعني أن المؤسسة تعاني من تسديد ديونها.

- **حساب نسبة السيولة:**

البيان	2013	2014
نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة/ الخصوم الجارية	0.73	0.22

نسبة السيولة الحالية عرفت انخفاضا مستمرا حيث سجلت 0.73 سنة 2013 ثم انخفضت بنسبة 0.22 سنة 2014، هذا يعني زيادة حجم الأموال المجمدة في خزينة المؤسسة.

- **حساب المردودية المالية:**

البيان	2013	2014
المردودية المالية = النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	0.54	-0.54

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت انخفاضا في المردودية المالية أي أن في 2013 مردوديتها قدرت ب 0.54 وهذه النتيجة تدل على فعالية أداء المؤسسة، عكس مردودية سنة 2014 التي شهدت انخفاضا وأن قيمة المردودية سالبة وهذا يعني أن المؤسسة لا تدل على فعالية أدائها وهذا يسبب بعدم ثقة المتعاملين معها.

إن الأشخاص المستفيدة للإفصاح عن الميزانية هم:

- الدولة ألا و هي مصلحة الضرائب.
- البنك و ذلك لمعرفة إذا ما كان يمكن لهم لتقديم قرض بنكي لهذه المؤسسة.

المطلب الثاني :عرض قائمة حساب النتيجة وقائمة تدفقات الخزينة

سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض قائمتي حساب النتيجة وتدفقات الخزينة، والذي يعتبر اعدادهما مهما بالنسبة لمستخدمها سواء بالنسبة الإدارة المؤسسة أو الأطراف الأخرى.

1. عرض قائمة حساب النتيجة

من خلال الملاحق المقدمة من طرف مديرية الضرائب نلاحظ أنّ الوحدة لم تقم بإعداد قائمة حساب النتيجة

حسب الوظيفة، حيث إكتفت بإعداد هذه القائمة حسب الطبيعة والتي تظهر كما يلي:

الجدول رقم قائمة حساب النتيجة (حسب الطبيعة)

	ملاحظة	2013	2012
المبيعات و النواتج الملحقة الخدمات المقدمة تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت			

إعانات الإستغلال			
إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى			
إستهلاك السنة المالية			
القيمة المضافة للإستغلال			
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم			
إجمالي فائض الإستغلال			
النواتج العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة إسترجاع على خسارة القيمة و المؤونات			
النتيجة العملياتية			
النواتج المالية الأعباء المالية			
النتيجة المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات)عن النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
عناصر غير عادية (نواتج) (يجب تبيانها) عناصر غير عادية (أعباء)(يجب تبيانها)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
صافي نتيجة السنة المالية			

المصدر :من إعداد الطالبة

لقد أخذ مديرية الضرائب في عرض قائمة حساب النتيجة النموذج الذي جاء به النظام المحاسبي المالي، بحيث تعرض في شكل جدول يضم دورتي 2012 و 2013 والذي تضمن كل الإيرادات المحققة خلال الدورة سواء من الأنشطة العادية او غير العادية بالإضافة إلى كل الأعباء المتحملة خلال

الدورة، ومن خلال هذا يمكن القول أنّ المؤسسة أدرجت فيه كل العناصر التي يجب توضيحها من خلاله، ومن خلال طرح الأعباء من الإيرادات الخاصة بالدورة حققت المؤسسة ربحا يقدر ب 77594781.08 دج مقارنة 2012 والتي كانت نتيجته تقدر ب 427409387.52 دج.

الفرع الثاني :الإفصاح في جدول حسابات النتائج لمديرية الضرائب

إن الهيكل العام لحساب النتائج لمديرية الضرائب قد عرض وفقا لمتطلبات عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، يتألف حساب النتائج للمؤسسة من مجموعتين :الأولى تمثل إيرادات الدورة، أما الأخرى فهي تمثل استهلاكاتها، وبالتالي فقراءة هذه القائمة تعطي فكرة أولية واضحة عن النتيجة الصافية للمؤسسة.

ومن خلال هذه القائمة يمكن ملاحظة تطور رقم الأعمال وكذا النتيجة الصافية للمؤسسة، والتي هي كما في الجدول التالي:

جدول رقم (3–7): جدول تطور لحساب النتائج لسنتي 2014/2013

البيان	السنة		نسبة التطور
	2013	2014	
رقم الأعمال	22633804	43501843	%92
القيمة المضافة	3994069	15002740	%275
النتيجة الصافية	-4754510	3079759	%164

المصدر :من إعداد الطالبة

يتكون الجدول أعلاه من تطور رقم الأعمال بالنسبة لسنة 2013 و 2014 ، قيمتها المضافة ونتيجتها الصافية فنجد أن:

رقم الأعمال :أن رقم أعمال مؤسسة الإحسان سجل ارتفاعا قدر ب92 % مقارنة بدورة 2013 ، مما يعني أن المؤسسة حققت 8% من أهدافها المسطرة خلال هذه الدورة.

•**النتيجة الصافية** :إن مؤسسة الإحسان قد أقفلت دورة 2014 بنتيجة 3079759 و هي موجبة بعدما كانت في سنة 2013 سالبة بمعنى أنها سجلت ارتفاع بنسبة164% .

•**القيمة المضافة** :إن القيمة المضافة لسنة 2014 قدرت قيمتها ب 15002740 دج أي أنها ارتفعت ب275% مقارنة لسنة 2013 التي كانت قيمتها ب 3994069 دج.

أما بالنسبة للأعباء فالإفصاح عنها سيكون من خلال الجدول التالي والذي يوضح مختلف تكاليف مديرية الضرائب والمعروضة في قائمة حساب النتائج.

جدول رقم (3–8): جدول توزيع الأعباء لسنتي 2013/2014م

البيان	المبالغ		نسبة التطور
	2013	2014	
استهلاكات السنة المالية	-18771007	-28803284	%53
أعباء المستخدمين	-6343371	-9367752	%47
الضرائب و الرسوم والمدفوعات المشابهة	-1648	-6720	%307
الأعباء العملياتية الأخرى	-138748	-148713	%7
مخصصات الاهتلاكات و المؤونات	-2433782	-2190912	%-1
الأعباء المالية	-	-	-
المجموع	-27688556	-40717381	%413

المصدر :من إعداد الطالبة

يضم هذا الجدول مقارنات الأعباء مؤسسة الإحسان لسنتي 2013 و 2014 والمتكونة أساسا من الاستهلاكات المالية (ح/60) أعباء المستخدمين (ح/63) الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة (ح/69)، الأعباء العملياتية الأخرى(ح/65)، مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة (ح/68)، إذ يمكن توضيح تطور الأعباء إذ نجد:

•**استهلاك السنة المالية** :إن استهلاكات السنة المالية تنقسم إلى:

-**المشتريات المستهلكة** :حيث بلغت قيمتها في 2014 التي تقدر ب 20120231- دج وهي سالبة إذ أنها ارتفعت مقارنة بالسنة الماضية التي كانت قيمتها 18771007 -دج.

-الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى :قدرت في سنة 2014 قيمة سالبة أيضا قدرت ب 8683053 دج و هي قيمة مرتفعة بالنسبة لسنة 2013 التي كانت قيمتها السالبة ب 723937 دج.

•**أعباء المستخدمين** :إذ بلغت في 2014 ب 9367752- دج وهي ارتفعت مقارنة بالنسبة لسنة 2013بنسبة 47%.

•**الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة** :حيث أن المبلغ الجمالي لسنة 2014 قدرت ب 6720- دج أي أنها ارتفعت مقارنة لسنة 2013 بنسبة307% .

•**الأعباء العملياتية الأخرى** :إذ قدر المبلغ الإجمالي لها لسنة 2014 ب 148713- دج أي أنها زادت قيمتها مقارنة للسنة الماضية ألا وهي سنة 2013 بنسبة7 %.

•**الأعباء المالية** :إن هذه الأعباء غير موجودة في مؤسسة الإحسان أي أنها منعدمة.

أما في جدول حسابات النتائج فالأطراف المستفيدة فهي:

•مصلحة الضرائب؛

•البنوك.

2. عرض قائمة تدفقات الخزينة

تعد قائمة تدفقات الخزينة من القوائم المالية التي ألزم النظام المحاسبي المالي للمؤسسة بإعدادها و هذا بغية تعويض الظهور في الميزانية و قائمة حساب النتيجة لإعطاء معلومات حول مصادر و استخدام الأموال و تظهر قائمة الميزانية لمديرية الضرائب كمايلي:

الجدول رقم (15): قائمة تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة لمديرية الضرائب) الوحدة: 1 دج

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال تحصيلات مقبوضة من الزبائن تحصيلات مقبوضة من الزبائن تابعة للمجمع تحصيلات مقبوضة من الزبائن خارج المجمع تحصيلات أخرى(تأمينات).....المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين المبالغ المدفوعة للموردين خارج المجمع المبالغ			

المدفوعة المستخدمين تكاليف جبائية وشبه جبائية الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة تحويل الأموال من الفرع إلى الوحدة مدفوعات للمجمع تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة الأصول العينية والمعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل الأصول المادية والمعنوية تسديدات لحيازة الأصول المالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن الأصول المالية الأيرادات المحصلة من التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الاخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على النقديات وما يعادلها			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغيرالخزينة خلال الفترة			
النتيجة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر من إعداد الطالبة

و من خلال عرض قائمة تدفقات الخزينة المديرية الضرائب نلاحظ أن الوحدة قد قامت بعرضها حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي حيث تم تصنيف تدفقات الخزينة حسب أنشطتها إلى تدفقات نقدية من الانشطة التشغيلية تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية و تدفقات نقدية من النشطة التمويلية و من خلال عرض التحصيلات و التسديدات النقدية تم الحصول على التدفق النقدي الصافي للخزينة.

الفرع الثاني :الإفصاح في جدول تدفقات الخزينة لمديرية الضرائب

من خلال قائمة تدفقات الخزينة لمؤسسة الإحسان الموجودة في الجدول السابق يمكن توضيح تطور أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية، الاستثمارية وأنشطة التمويل، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10): جدول تطور تدفقات الخزينة لمديرية الضرائب

البيان	السنة		المعدل
	2013	2014	
صافي أموال الخزينة اللمتاتية من الانشطة العملياتية	10108952	14108952	%39
صافي أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار	-1142383	-11885956	%65
صافي أموال الخزينة من أنشطة التمويل	131273	-21973818	%-168
المجموع	9097842	-9750822	%-64

المصدر :من إعداد الطالبة

يتكون الجدول أعلاه من تطور كل من الأنشطة العملياتية، الاستثمارية وأنشطة التمويل خلال سنتي 2013 و2014 .

1-**الأنشطة العملياتية** :وصلت أنشطة التشغيل في مؤسسة الإحسان خلال سنة 2014 مبلغ قدره 14108952دج بعد أن كانت تقدر في 2013 مبلغ قدره 10108952 دج أي أنها شهدت ارتفاعا ب 39 %.

حيث تمثل هذه الأنشطة من:

- التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن وتقدر ب 42 مليون دج سنة2014 .
- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين التي تقدر بقيمة سالبة سنة 2014 م ب 27 مليون دج.
- الفوائد والمصارف المالية المدفوعة التي تقدر ب 10688 -دج سنة2014 .
- الضرائب عن النتائج المدفوعة حيث تقدر سنة 2014 بمبلغ سالب ب 5000 -دج.

2-**أنشطة الاستثمار** :بلغت أنشطة الاستثمار في هذه المؤسسة ما قيمتها - 1885956 دج مقابل المبلغ المحقق خلال سنة 2013 م والمقدر ب - 1142383 دج أي أن هناك ارتفاع ب % 65 من قيمة الأنشطة والمتكونة من:

- المسحوبات في اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التي قدت قيمتها ب 1885956- دج.

3-**أنشطة التمويل** :أما فيما يخص أنشطة التمويل قد شهدت انخفاضا بنسبة% 168 ، فمن المبلغ المقدر خلال سنة 2013 والمتمثل ب 131273 دج إلى المبلغ المحقق خلال 2014 والمقدر ب - 21973818دج و تتمثل هذه الأنشطة من:

- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة التي قدرت ب 22278000 دج؛
- المنح المقدرة خلال سنة 2014 ب 304182 دج.

إن الأطراف المستفيدة من الإفصاح عن هذا الجدول فهي مصلحة الضرائب.

أما فيما يخص قائمة رؤوس الأموال والملاحق فلم أتمكن من الحصول عليها من قبل مكتب الخبير المحاسبي لأنه لم يستعمل هذه القوائم لمديرية الضرائب.

من خلال عرض قائمة تدفقات الخزينة لوحدة الح ا رش نلاحظ أنّ الوحدة قد قامت بعرضها حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي، حيث تم تصنفت تدفقات الخزينة حسب أنشطها إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، تدفقات نقدية من الأنشطة الإستثمارية وتدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية، ومن خلال عرض التحصيلات والتسديدات النقدية تم الحصول على التدفق النقدي الصافي للخزينة.

المطلب الثالث :عرض قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق

تقدم قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق معلومات مهمة حول المؤسسة والتي لا يمكن إبرازها وتوضيحها من خلال القوائم المالية المذكورة سابقة، حيث تعتبر هذه المعلومات مكملة ومهمة في إتخاذ القرارات.

1. عرض قائمة تغير الأموال الخاصة

الجدول رقم (16): قائمة تغير الأموال الخاصة لمديرية الضرائب الوحدة1 :دج.

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوات الاصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر 2011						750577215.28
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح أخطاء العامة إعادة تقييم الاصول الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حساب النتيجة الحصص المدفوعة زيادة رأس مال صافي نتيجة السنة المالية						
رصيد 31 ديسمبر 2012						427409387.52
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح أخطاء العامة إعادة تقييم الأصول الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حساب النتيجة الحصص المدفوعة زيادة رأس مال صافي نتيجة السنة المالية						775964781.08
رصيد في 31 ديسمبر 2013						775964781.08

المصدر :من إعداد الطالبة

لقد أعدت المؤسسة قائمة تغيرات الأموال الخاصة وهي تتضمن كل المعلومات التي تخص كل الحركات

المتصلة برؤوس الأموال، حيث تضمنت هذه القائمة على عنصر النتيجة فقط.

1.عرض الملاحق

أدرجت المؤسسة من خلال ملاحقها المعلومات التي لم تستطع توضيحها أو ادراجها في القوائم المالية السابقة، وذلك من خلال عدة جداول توضح تطور الأصول الثابتة خلال الفترة وكذا الإهتلاكات والمؤونات ووضعية الحقوق والديون عند اقفال السنة المالية، بالإضافة إلى التفسيرات الخاصة بالميزانية وحساب النتيجة كما هي موضحة ضمن **الملحق رقم (19)**، لهذا تعتبر الملاحق جزء لا يتجزأ من الق وائم المالية لأنّها تساعد على فهمها.

وبالتالي يمكن عرض الملاحق المقدمة من طرف مديرية الضرائب من خلال مايلي:

الجدول رقم(17): تطور الأصول المعنوية والعينية والمالية غير الجارية الوحدة1 :دج.

الأصول	ملاحظة	القيمة الاجمالية 2013/01/01	زيادة في الأصول خلال الفترة	نقصان في الأصول خلال الفترة	القيمة الاجمالية 2013/12/31
الأصول المعنوية		4440808.14			
الأصول العينية		2062241285.66	7376243.34	1179957.65	2068437571.35
المساهمات		-	-	-	-
الأصول المالية الأخرى غير الجارية		10000.00	-	-	10000.00

المصدر :من إعداد الطالبة

الجدول رقم (18): الإهتلاكات **الوحدة1 :دج.**

العناصر	ملاحظة	الاهتلاك المتراكم بداية الفترة	اهتلاكات الفترة	اهتلاكات الأصول الخارجة	الاهتلاك المتراكم نهاية الفترة
شهرة المحل		-	-	-	-
الأصول المعنوية		2694225.11	248133.40	-	2942358.51
الأصول العينية		1137828531.60	52282090.99	1085788.20	1189024834.39
مساهمات		-	-	-	-
الأصول المالية الأخرى غير الجارية		-	-	-	-

المصدر :من إعداد الطالبة

جدول رقم (19): تطور المؤونات **الوحدة: 1دج**

البيان	ملاحظة	المؤونات المتراكمة 2013/01/01	زيادة مؤونات الفترة	انخفاض مؤونات الفترة	المؤونات المتراكمة 2013/12/31
مؤونات الخصوم غير الجارية					
مؤونات المعاشات و الواجبات المماثلة		170367580.95	41132480.98	46171622.48	165328439.45
مؤونات الضرائب		-	-	-	-
مؤونات المنازعات		-	-	-	-
المجموع		170367580.95	41132480.98	46171622.48	165328439.45
مؤونات الخصوم الجارية					
مؤونات المعاشات و الواجبات المماثلة		-	-	-	-
مؤونات أخرى مرتبطة بالمستخدمين		20134975.05	20210606.00	20134975.00	20210606.05
مؤونات الضرائب		-	-	-	-
المجموع		20134975.05	20210606.00	20134975.00	20210606.05

المصدر :من إعداد الطالبة

جدول رقم(20): وضعية الحقوق والديون عند إقفال السنة المالية

العناصر	ملاحظة	لمدة عام على الأكثر	أكثر من عام و 5 سنوات على الأكثر	لأكثر من 5 سنوات	المجموع
الحقوق					
القروض		-	-	-	-
الزبائن		142426518.16	40007844.13	440961.29	1464715323.58
الضرائب		-	3979149.73	794286.39	4773436.12
مدينون آخرون		23069040.87			23069040.87
المجموع		1447335559.03	43986993.86	1235247.68	1492557800.57
الديون					
القروض المالية		76828594.10	-	-	76828594.10
ديون أخرى		15543263.13	71906.35	1452574.64	17067744.12
الموردون		73506198.30	24653849.87	8675873.81	106835921.98
الضرائب (TAP+IRG)		3720.00	1377901.13	-	1381621.13
دائنون آخرون (CNAS+MIP)		23087786.37	10475.79	-	23098262.16
المجموع		188969561.90	26114133.14	10128448.45	225212143.49

المصدر :من إعداد الطالبة

خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بعرض القوائم المالية الموجودة في مؤسسة الإحسان لتصفية الدم والمكونة من الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة وعرض أهم المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، والقيام بتحليل هذه القوائم المالية إلا أن هذه القوائم تعتبر الجوهر الرئيسي للتقارير المالية وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- لم يستعمل الخبير المحاسبي كل القوائم المالية مثل جدول تغير رؤوس الأموال والملاحق؛
- وجود نقص للبيانات المعروضة فهي لا تعبر كلية عن مصداقية وموضوعية العمليات التي قام بها الخبير المحاسبي؛
- افتقار الإفصاح عن المعلومات لأن المؤسسات الخاصة تقوم بالإفصاح لكن بتحفظ وعدم إعطاء جميع الحقائق الملزم الإفصاح عنها.

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع "دور النظام المحاسبي المالي في الإفصاح عن المعلومات المالية – دراسة حالة مديرية الضرائب، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى إمكان النظام المحاسبي المالي في الرفع من مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية للمؤسسة، من خلال الفصول الثلاثة لهذه المذكرة بشقيها النظري والتطبيقي لأجل التمكن من معالجة مختلف جوانب الموضوع.

فقد بيننا في الفصل الأول إلى ماهية كل من المحاسبة وإبراز أهم المبادئ والأهداف وبيننا أيضا أهم ما ورد في النظام المحاسبي المالي وأهم المبادئ المتعلقة به وتطرقنا في هذا الفصل أيضا إلى الإفصاح المحاسبي وأهميته وأهدافه وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه .أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى ماهية القوائم المالية وإلى المعايير المحاسبة الدولية وإلى أهم المعايير المتعلقة بهذه القوائم المالية، وتناولنا في هذا الفصل إلى أهم الإفصاحات المتعلقة بالقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي. أما فيما يخص الفصل الثالث فقمنا بإبراز واقع مديرية الضرائب وأهم المعلومات المفصح عنها وبيان وضعيتها المالية من خلال تحليل نسبها المالية ومعرفة حالة وضعيتها المالية.

وهذا انطلاقا من أهمية موضوع الإفصاح المحاسبي الذي يلعب دور مهم سواء في الممارسات المحاسبية أو في نظرية المحاسبة فهو ينص على ضرورة إظهار جميع المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المؤسسة دون تضليل، حيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم. وقد تكرست أهمية هذا المفهوم بعد الاهتمام الكبير من عدة جهات منها الجمعيات المهنية المحاسبية وكذلك الباحثين خصوصا في وضع معايير الإفصاح والمحاسبة الدولية التي تعمل على توحيد النظام المحاسبي على المستوى العالمي.

ولا شك أن الإفصاح في القوائم المالية يعتبر من أساسيات ومرتكزات قوة وكفاءة السوق المالي، وتنبع أهمية الإفصاح في القوائم المالية مما تحققه عملية الإفصاح من فوائد لمستخدمي هذه القوائم. ومن المفروض أن يتم إعداد هذه القوائم على أسس سليمة، أي إعطاء صورة صادقة وعادلة عن المعلومات الواردة ضمنها والإفصاح عن كل غموض فيها . وهذا ما اهتم به مجلس المحاسبة الدولية، حيث عمد إلى إصدار معايير تشمل البيانات الواجب الإفصاح عنها وعرض أهم القوائم المالية، وذلك من أجل إثبات مصداقية وشفافية المعلومات المالية.

وهذا ما سعينا لاكتشافه في الجانب التطبيقي من البحث، ولكن مديرية الضرائب لم ترتق إلى الإفصاح بشكل كامل وذلك من خلال عرضها فقط لبعض القوائم المالية والمتمثلة فقط الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا التي جمعت بين الشق النظري والتطبيقي لمختلف الجوانب المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المالية، حاولنا اختبار الفرضيات التي تم طرحها في بداية الدراسة وتم التوصل إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى:"تعد المعلومات المالية من أهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة وضعيتها المالية

والاعتماد عليها في ترشيد قراراتها"، فقد تم إثبات هذه الفرضية حيث أن الوسيلة المستعملة لإيصال هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة، والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يمكن استعمالها من القرارات المتعلقة بالمؤسسة وإبراز الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

الفرضية الثانية:"إن النظام المحاسبي المالي سيضمن مستوى كافي من الإفصاح ويوفر معلومات ذات جودة عالية تخدم مختلف المستعملين لها"، فقد تم إثبات هذه الفرضية حيث أن إدراك مختلف الأطراف للتحديات التي تعرفها الجزائر على المستوى المحلي والدولي عنها جعل من أفراد العينة تطبيق النظام المحاسبي المالي، مما سيضمن هذا النظام من معلومات ملائمة وموثوقة على المستوى الدولي وضمان مستوى كافي من الإفصاح لمختلف الفئات المستفيدة من المعلومة المحاسبية والمالية.

الفرضية الثالثة:"المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية عن طريق المؤسسة كافية لتلبية حاجيات المستثمر"، فقد تم إثبات هذه الفرضية حيث أن المستثمر أحد مستعملي مخرجات النظام المحاسبي المالي – القوائم المالية–يستند في ترشيد قراراته الاستثمارية بشأن مؤسسة ما، على حجم ونوعية المعلومات التي تفصح عنها هذه الأخيرة وجودتها .

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي ومدى إسهامه في الإفصاح عن المعلومات المالية، فقد خلصت الدراسة النظرية إلى مجموعة من النتائج يمكن سردها كما يلي:

- الإفصاح المحاسبي مفهوم نسبي وليس مطلق وهو جوهر التحليل المالي؛
- يرجع الإفصاح المحاسبي أولا إلى الضمير المهني وثانيا إلى طبيعة النظام المحاسبي الجديد والقدرة الكافية على التنفيذ؛
- التزام النظام المحاسبي المالي إلى حد كبير بمعايير المحاسبة الدولية، إلى أنه خرج عليها في بعض الجزئيات.

كما توصلنا من خلال الدراسة التطبيقية إلى النتائج التالية:

- عدم كفاية المعلومات التي قامت بها مديرية الضرائب بالإفصاح عنها في القوائم المالية، لتلبية احتياجات مستخدميها، لأن هذه المؤسسة اكتفت فقط في الإفصاح على قائمة الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة، فيما عدا ذلك لم تقم المؤسسة بالإفصاح عن أي معلومات هامة أخرى تساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات السليمة.
- غياب الملاحق والإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتي بإمكانها توضيح العديد من الأمور الغامضة في الميزانية وجدول النتائج.
- إن المؤسسات الاقتصادية العمومية تهتم بالإفصاح وبشكل كبير عن جميع بنود عناصر الميزانية أو المركز المالي بشكل شامل مما يعطي مستخدمي هذه المعلومات الثقة في اتخاذ القرارات التي تناسبها، أما الشركات الخاصة فتقوم بالإفصاح ولكن بشيء من التحفظ وعدم إعطاء جميع الحقائق الملزم الإفصاح عنها في الميزانية والمركز المالي.

التوصيات:

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة نقترح التوصيات التالية:

- على المؤسسات تقديم دورات تدريبية لعملها على معايير المحاسبة الدولية بغية إعطاء مزيد من الشفافية والإفصاح عن المعلومات.
- على المؤسسات العمومية والخاصة بذل جهد كبير في توصيل المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لمستخدميها سواء كانوا مستثمرين أو الدولة المتمثلة في مصلحة الضرائب.
- ضرورة إعطاء اهتمام كبير للإفصاح المحاسبي عن المعلومات عما له من فوائد كثيرة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

آفاق البحث:

في الإفصاح عن المعلومات المالية "فقد فتح بابا لطرح (SCF) إن البحث في موضوع" دور النظام المحاسبي المالي مجموعة من التساؤلات حول جوانب متعددة، والتي يمكن إدراجها في المواضيع التالية:

- أثار تطبيق المعايير المحاسبة الدولية(SCF) على القياس والإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية؛
- أهمية الإفصاح في التحليل المالي؛
- العوامل المحددة للإفصاح في القوائم المالية للمصاريف الإسلامية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الموضوع	**الصفحة**
الإهداء	III
شكر وتقدير	IV
ملخص	V
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
قائمة المختصرات والمصطلحات	XI
قائمة الملاحق	XII
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي (SCF) والإفصاح المحاسبي	
تمهيد	2
المبحث الأول :ماهية المحاسبة	3
المطلب الأول مفهوم المحاسبة وأهدافها	3
المطلب الثاني: فروع و وظائف المحاسبة	4
المطلب الثالث :فروض المحاسبة ومبادئها	6
المبحث الثاني:ماهية النظام المحاسبي المالي SCF	10
المطلب الأول :مفهوم النظام المحاسبي المالي	10
المطلب الثاني مميزات و مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي	11
المطلب الثالث مقومات النظام المحاسبي المالي و مدونة الحسابات	16
المبحث الثالث:ماهية الإفصاح المحاسبي	19
المطلب الأول :تعريف الإفصاح المحاسبي و اهميته	19
المطلب الثاني: انواع و مقومات الافصاح المحاسبي	24
المطلب الثالث :أساليب الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير	27
خلاصة الفصل	30

الفصل الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS	31
تمهيد	32
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القوائم المالية	33
المطلب الأول ماهية القوائم المالية و خصائصها	33
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في القوائم المالية	37
المطلب الثالث: عناصر القوائم المالية	39
المبحث الثاني: المعايير المحاسبة الدولية IAS وإعداد التقارير المالية IFRS	47
المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبة الدولية IAS	47
المطلب الثاني: مفهوم إعداد التقارير المالية IFRS	50
المطلب الثالث: :المعايير المتعلقة بالمعلومة المالية	53
المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF	60
المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي في الميزانية وجدول حسابات النتائج	60
المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي في جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات رأس لمال	62
المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي في ملحق الكشوف المالية	64
خلاصة الفصل	67
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة الإحسان	68
تمهيد	69
المبحث الأول: التنظيم الإداري لمديرية الضرائب	70
المطلب الأول: تعريف مديرية الضرائب	70
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب	71
المبحث الثاني: دراسة القوائم المالية لمديرية الضرائب	74
المطلب الأول: عرض ميزانية مديرية الضرائب والمعلومات الواجب الإفصاح عنها	74
المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج والمعلومات الواجب الإفصاح عنها في مديرية الضرائب	83
المطلب الثالث: عرض جدول تدفقات الخزينة والمعلومات المفصح عنها في مديرية الضرائب	86
خلاصة الفصل	90

الخاتمة العامة	91
قائمة المراجع	95
الملاحق	100

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1–2	مستعملي المعلومات المحاسبية	**38**
2–2	المعلومات الموجودة في الملحق	**44**
3–2	معايير المحاسبة الدولية (IAS) الصادرة عن (IASB)	**48**
4–2	معايير التقارير المالية الدولية (IASB) الخاص ب (IFRS)	**51**
1–3	مراكز تصفيات الدم الخاصة بولاية البويرة	**71**
2–3	ميزانية – أصول –المؤسسة	**74**
3–3	ميزانية– خصوم –مؤسسة الإحسان	**76**
4–3	الميزانية المختصرة – أصول–	**77**
5–3	الميزانية المختصرة – خصوم–	**78**
6–3	جدول حسابات النتائج	**83**
7–3	جدول تطور لحساب النتائج لسنتي 2014/2013	**84**
8–3	م / جدول توزيع الأعباء لسنتي2013 2014	**85**
9–3	جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الإحسان	**86**
10–3	جدول تطور تدفقات الخزينة لمؤسسة الإحسان	**88**

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1–1	مكونات النظام المحاسبي المالي	**12**
1–2	ميزان المراجعة	**15**
1–3	البيئة الثقافية والاجتماعية	**22**

قائمة المختصرات

معنى المصطلح باللغة العربية	المصطلح المقابل باللغة الاجنبية	الاختصار
الجمعية المحاسبية الأمريكية	American Accounting Association	**AAA**
المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين	American Institut of Certified Public	**AICPA**
مجلس معايير المحاسبة البريطاني	Accounting Principles Board	**APB**
مجلس معايير المحاسبة المالية	Financial Accounting Standards Board	**FASB**
معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards	**IAS**
مجلس معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Board	**IASB**
لجنة معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Committee	**IASC**
لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي	International Financial Reporting Interpretation Committee	**IFRIC**
معايير التقارير المالية الدولية	International Financial Reporting Standard	**IFRS**
المنظمة الدولية للمعايرة	International Standard Organization	**ISO**
النظام المحاسبي المالي	Système Comptable Financier	**SCF**
لجنة التفسيرات الدائمة	Standing Interpretation Committee	**SIC**
الشركة الوطنية للمحاسبة	Société Nationale de comptabilité	**SNC**

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	ميزانية – الأصول-	101
2	ميزانية – الخصوم-	102
3	جدول النتائج	103
4	جدول تدفقات الخزينة	104